العلاقات العسكرية العراقية - الألمانية

أ.د . ستار جبار الجابري

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

الملخص

تعود الروابط المتينة للعلاقات العراقية – الألمانية إلى الحقبة التي سبقت تأسيس الدولة العراقية الحديثة. ولطالما أُعجِبَ الكثير من العراقيين بالتجربة الألمانية في الوحدة والنهضة. وقد شهدت تلك العلاقات تطوراً تدريجياً منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن، لذا اخترنا الكتابة في موضوع "العلاقات العسكرية العراقية–الألمانية"، مقدمين لذلك بتمهيد تاريخي عن العلاقات بين البلدين للحقبة التي سبقت العام ٢٠٠٣.

Iraqi - German Military Relations

Prof. Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

Abstract

The German – Iraqi friendship solid ties go back to a period prior to the foundation of the modern Iraqi state. A lot of Iraqis had been looking to the German experience in unity and renaissance with admiration. The relations between the two countries were developed gradually since 2003 until now. So we chose to write on the subject of " Iraqi - German Military Relations " presenting a historic preface to the relations between the two countries prior to 2003.

المقدمة

تعد ألمانيا اليوم إحدى أهم الدول على الساحة الدولية، سواء كان في المجال السياسي من خلال ثقلها الدولي والأوروبي، أو في المجال الاقتصادي والذي تعد فيه من أكبر وأهم الاقتصادات، أو في المجال التكنولوجي الذي أصبحت فيه قبلة لأنظار العالم تكنولوجياً، أو في المجال الإنساني وقد صارت ملجأ لكل من ضاقت به السبل في بلده، وغيرها من المجالات .

ولم ترتبط ألمانيا مع البلاد العربية بأي ماض استعماري، لذلك كانت علاقاتها مع البلاد العربية عموماً، والعراق على وجه الخصوص في أغلب الحقب التاريخية جيدة، وكان كثير من العرب والعراقيين معجبون بالتجربة الألمانية في الوحدة والنهضة، وكثير منهم، ولاسيما القوميون، يعدّون التجربة الألمانية نبراساً لهم .

تربط ألمانيا والعراق علاقات صداقة متينة يعود تاريخها إلى ما قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وتطورت العلاقات تدريجياً ما بين البلدين، وقد اخترنا الكتابة في موضوع "العلاقات العسكرية العراقية الألمانية" ، لكون العلاقات العسكرية بين البلدين إحدى أهم مجالات العلاقات بينهما .

تمهيد : إطلالة على بواكير العلاقات العراقية الألمانية

يعود اهتمام ألمانيا الجدي بالمنطقة العربية عموماً، والعراق على وجه التحديد إلى نهايات القرن التاسع عشر، إذ كانت ألمانيا قبل هذا التاريخ منشغلة بترتيب البيت الداخلي الألماني بعد تحقيق الوحدة، فضلاً عن تأخر الثورة الصناعية فيها، مقارنة ببريطانيا، إذ كانت الصناعة تستلزم البحث عن الموارد الأولية والأسواق والأيدي العاملة الرخيصة [١].

ويعد عام ١٨٩٠ بداية لأهم التغييرات في ميدان السياسة الخارجية الألمانية، وذلك بوصول الامبراطور الألماني وليم الثاني إلى سدة الحكم، وما تبع ذلك من رغبة

ألمانية باتباع سياسة خارجية جديدة تختلف شكلاً ومضموناً عن السياسة الخارجية التي اتبعها بسمارك[٢].

وقام الامبراطور وليم الثاني بزيارتين للدولة العثمانية، أثمرتا عن العديد من المشاريع المهمة، لاسيما وأن السلطان عبد الحميد الثاني كان يرغب بتطوير شبكة الطرق والمواصلات[٣]، وكان أهم المشاريع الألمانية التي نتجت عن تلك الزيارتين، مشروع سكة حديد برلين – بغداد، إذ حصلت ألمانيا على امتيازات السكك الحديد في العام ١٨٩٨[٤]، وقد أثار ذلك الأمر ردود فعل كبيرة بين الدول الأوروبية، وقد أبرم الاتفاق في ٦ آذار ١٨٩٩[٥]، فضلاً عن العديد من الوسائل الأخرى التي استخدمتها ألمانيا لتوسيع نفوذها[٦].

لقد وضعت الحرب العالمية الأولى حداً لطموحات ألمانيا الاستعمارية، ونفوذها في الشرق الأوسط، ولم تكن قادرة على منافسة البريطانيين في العراق خصوصاً، والمنطقة عموماً، وبقيت تعاني من آثار معاهدة فرساي التي فرضت عليهم بالقوة في ٢٨ حزيران ١٩١٩[٧].

مرت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى بركود اقتصادي كبير، لاسيما بعد أن تسلمت حكومة فايمار (Weimar Republic) السلطة في ١١ آب ١٩١٩، الأمر الذي دفع الحكومة للاستدانة المستمرة، حتى وصلت ديونها في نيسان ١٩٢١ إلى (١٣٨) مليون مارك ذهبي[٨].

وفي عام ١٩٢٧ أرسلت ألمانيا أول قنصل لها إلى العراق وهو وليم ليتين (Wilhelm Litten)، وانتهجت حكومة فايمار سياسة قبول الوضع الراهن المتمثلة بالهيمنة البريطانية على المنطقة، ولكن في الوقت نفسه حاول القنصل الجديد تعزيز العلاقات التجارية والثقافية مع العراق[٩]، وحاول وليم ليتين استغلال السخط الشعبي العراقي إزاء البريطانيين، وكان يتوقع انطلاق ثورة شعبية عراقية ضدهم [١٠]. وشملت

تلك النتائج النشاط الألماني في الوطن العربي عموماً، والعراق على وجه التحديد، إذ شهد التبادل التجاري تحسناً طفيفاً[١١].

وحتى عام ١٩٣٢ لم تكن هناك مصلحة حقيقية لألمانيا في العراق، إلى أن تم إرسال بعثة فريتز غروبا الذي أعاد الاهتمام الألماني بالعراق إلى الواجهة[١٢]. وكان لاكتشاف النفط أثر كبير في زيادة الأهمية الاقتصادية للعراق، فاعتمدت حكومة فايمار على النفط العربي، إذ حصلت ألمانيا حينها على نسبة ٨٠% من حاجتها النفطية من البلدان العربية، ومنذ مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي أقدمت الشركات الألمانية وبيوت المال على الاهتمام باستثمار النفط في العراق، إذ كان لها مساهمات استثمارية مهمة، بيد إنها انسحبت في العام ١٩٣٦[١٣]، لكونها لم تتمكن من التأثير على السياسات النفطية البريطانية في العراق[١٤].

إن التعاون الاقتصادي بين البلدين لم يتبلور بشكل جيد لسببين، الأول انشغال الألمان سواء في عهد حكومة فايمار، أو في عهد حكومة أدولف هتلر (Adolf Hitler) بترتيب الوضع الداخلي الألماني بعد الحرب العالمية الأولى ونتائجها الكارثية على ألمانيا، والثاني أن العراق كان خاضعاً للنفوذ البريطاني، وكان البريطانيون يسيطرون على مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية في العراق، لذلك لم تتمكن أي دولة من دخول الساحة العراقية، إلا بموافقة بريطانيا .

تأثر الكثير من العراقيين بالتجربة الألمانية، وكان أول تنظيم سياسي عربي تأثر بالوطنية الإشتراكية الألمانية، جماعة الأهالي العراقية[١٥] والتي تشكلت في بغداد عام ١٩٣١ على يد مجموعة من الشباب المثقفين، وبدى التأثر واضحاً على الرغم من الفلسفة التي طرحها هتلر عند وصوله إلى السلطة عام ١٩٣٣، لكن بوادر التقارب بدأت بالتحسن بعد أن كانت لهتلر رغبة بمغازلة العرب والمسلمين، لكنه لم يكن يؤمن بتقديم مساعدات مادية للحركات القومية العربية خلال حقبة الثلاثينيات، لأسباب تتعلق بطبيعة توجهات هتلر، إذ كان يعتقد أن مستقبل الرايخ الثالث يقع في شرق أوروبا، وأن البلاد الواقعة جنوب المتوسط هي من حصة حليفته إيطاليا، وهذا

ما أكده وزير الخارجية الإيطالي الكونت شيانو في ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٦ حينما قال : "ليس لألمانيا أطماع أرضية في إيطاليا، وأن ألمانيا ستستمتع بحرية العمل في الشرق، وفي بحر البلطيق، فلن تتعارض المصالح الألمانية والإيطالية"(١٦).

واستمرت الحركات السياسية العربية بإعجابها بالأنموذج الألماني، فاتخذته مثالاً لها، فتكونت منظمات شبابية شبه عسكرية، لاسيما الفتوة والجوالة في العراق، واستندت تلك التنظيمات على الموقف الألماني المعادي لليهود، فشعروا حينها أنهم يواجهون عدواً مشتركاً، هم البريطانيون والفرنسيون والصهاينة(١٧).

وكان لفريتز غروبا دوراً مؤثراً في العراق خلال المدة ١٩٣٢-١٩٤١، إذ كان يساند الحركات المعجبة بالنازية في الوطن العربي، ودعا المثقفين وضباط الجيش لزيارة ألمانيا، ونشر العديد من المواد التي تتعلق بالدعاية النازية في الصحف العراقية، ولاسيما في صحيفة العالم العربي، بما في ذلك الترجمة العربية لأجزاء من كتاب كفاحي لهتلر(١٨).

أولاً : بدايات النشاط العسكري الألماني في العراق وموقفها من ثورة مايس ١٩٤١

اندلعت الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩ عندما أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا وحذت فرنسا حذوها، على أثر احتلال ألمانيا لبولندا في الأول من أيلول، وقرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في ٥ أيلول قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وتسفير الرعايا الألمان إلى الخارج (١٩). ولم تكتف حكومة نوري السعيد بهذا الإجراء بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما أمرت بتسليم الرعايا الألمان إلى السلطات البريطانية في الحبانية، والتي قامت بدورها بتسفيرهم إلى الهند، ذلك الإجراء الذي لقي معارضة شديدة في الأوساط الوطنية والقومية في العراق، التي رأت ضرورة اتخاذ سياسة غير منحازة لأي من المعسكرين المتحاربين، لاسيما وأن

لبريطانيا مواقف سيئة من القضية الفلسطينية، فضلاً عن اضطهاد فرنسا للشعبين السوري واللبناني[٢٠].

أبدت الحكومتان البريطانية والفرنسية ارتياحهما لخطوة العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع ألمانيا، وعدتها "خطوة جبارة" ستؤدي إلى " تحطيم الخيال الألماني الاستعماري في المشرق العربي"، وستقف حائلاً دون مشاريع الألمان في المنطقة[٢١].

بيد أن تغير مسار الحرب لمصلحة ألمانيا، وإعجاب الكثير من السياسيين العراقيين بالأنموذج الألماني أدى لمحاولة التقرب من ألمانيا، وساعدهم على ذلك رسالة وزير الخارجية الألمانية، والتي تضمنت " إن ألمانيا لم تحتل قط أرضاً عربية، ولا تستهدف الاستيلاء على أي جزء من البلاد العربية، وهي ترى أن الشعب العربي هو شعب ذو ثقافة قديمة، وقد برهن على لياقته الإدارية وفضائله العسكرية لجدير بأن يحكم بلاده بنفسه، ولهذا فإن ألمانيا تعترف باستقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً، ويحق للبلاد العربية التي لم تستقل حتى الآن أن تنال استقلالها التام"[٢٢].

إن ثورة مايس ١٩٤١ تعد من أهم الأحداث في تاريخ العراق المعاصر، ذلك أنها حسمت صراعاً بين اتجاهين سياسيين متعارضين [٢٣]، يتمثل الأول بنوري السعيد والوصي عبدالإله الذين كانا يدعوان إلى وقوف العراق إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، أما الاتجاه الثاني فتمثل برشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت والعقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب)، والذين كانوا يدعون إلى وقوف العراق على الحياد[٢٤].

حدثت على إثر هذه التطورات مواجهة سياسية دبلوماسية، ومن ثم عسكرية بين العراق وبريطانيا، وقد حاولت الأخيرة الإيحاء بأن دول المحور كانوا وراء هذه الاحداث، ولم يظهر من خلال الوثائق التي عالجت هذه الثورة ما يؤيد أن هذه المواجهة كانت بإيعاز من دول المحور[٢٥]. وقد أشار بونداريفسكي إلى " إن الانقلاب المناوىء للامبريالية في بغداد حققته في ١ نيسان ١٩٤١ القوى الوطنية

وليس عملاء ألمانيا أبداً " [٢٦]. بيد أن الذي حصل هو اتصالات عديدة مع ألمانيا للحصول منها على بعض الوعود التي تتعلق بالقضايا العربية، ولاسيما ما يتعلق منها بفلسطين وسوريا ولبنان، فضلاً عن تزويد العراق بالأسلحة، وكانت تلك المفاوضات في مراحل عديدة وقادها ناجي شوكت وعثمان كمال حداد [٢٧]. كما أن الرأي السائد في العراق وبعد سقوط فرنسا في حزيران ١٩٤٠ قد كان مع أن موقف بريطانيا في الحرب قد أصبح ضعيفاً، لذا يجب استغلال هذه الفرصة [٢٨].

إن دول المحور عدّت ثورة مايس سابقة لأوانها، إلا إنها كانت تقدر أهميتها في مسارات الحرب العالمية الثانية ضد بريطانيا[٢٩]، وأرادت ألمانيا توقيت إرسال السلاح إلى العراق مع أهدافها الإستراتيجية المقبلة في الشرق الأوسط، حتى أن مسألة تزويد العراق بالمساعدات المالية والعسكرية لم تكن قد حسمت حتى أواخر نيسان ١٩٤١ في ضوء تقديرات دول المحور. وكان إسناد الألمان لثورة العراق جزأ" من خطة إستراتيجية ألمانية كبرى، فبعد تخلي الألمان عن عزمهم بالقيام بإنزال في بريطانيا، وبعد إخفاق هجماتهم الجوية، اقترحوا القيام بحركة التفافية يكون هدفها النهائي الموصل والسويس، حيث يكون اتجاه المحور الشمالي نحو الهلال الخصيب مروراً بالبلقان، فيما يكون هدف المحور الجنوبي هو الهدف نفسه مروراً بطرابلس ومصر، وبحلول شهر نيسان كانت القوات النازية جاهزة لشن الهجوم النهائي، إذ جرى احتلال اليونان وجزيرة كريت، ونجح إروين رومل (Erwin Rommel) [٣٠] في عبور الحدود المصرية، وتم احتلال السلوم، واذا ما سقط العراق فإن موقف البريطانيين سوف يصبح بالغ الحرج[٣١].

وعلى صعيد تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية في العراق، قدم جواشيم ريبنتروب (Ribbentropvon) [٣٢] وزير خارجية ألمانيا تقريراً مفصلاً إلى هتلر في ٢٧ نيسان ١٩٤١ عن هذه الأوضاع التي وصفها بأنها " مواجهة فعلية مع بريطانيا"، وأكد في تقريره على عدة نقاط أساسية لضمان إيصال السلاح إلى العراق،

كان من بينها إن نقل السلاح عبر سورية[٣٣] يتوقف على تحسن وتطور علاقات ألمانيا مع حكومة فيشي الفرنسية [٣٤].

فكرت ألمانيا منذ أواخر شهر نيسان ١٩٤١ في مفاتحة حكومة فيشي الفرنسية بصدد نقل السلاح عبر سورية، وأخذ موافقتها بهذا الصدد، ففي ٢٨ نيسان وجه ريبنتروب رسالة إلى الفيلد مارشال فيلهم كايتل (Wilhelm Kittel)[٣٥] رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة الألمانية أشار فيها إلى ضرورة طرح مثل هذا الاقتراح على الحكومة الفرنسية خلال المحادثات معها[٣٦]، وذلك عبر عدة أمور أهمها الموافقة على الطلب الفرنسي بأن تقوم السلطات الألمانية بتسليمها سبعة غواصات وستة مدمرات كانت ألمانيا قد استحوذت عليها بعد اندحار فرنسا عام ١٩٤٠، مقابل أن تلتزم حكومة فيشي بأن تمون سراً الغواصات الألمانية وبعض السفن التجارية، وبأن تنقل الموظفين الفرنسيين في سورية والجزائر ومراكش وغربي أفريقيا الفرنسية ممن لم يكونوا موضع قبول لدى الألمان، فضلاً عن تجهيز العراق بالأسلحة، والسماح للطائرات الألمانية بنقلها من سورية إلى العراق[٣٧].

وشكلت ثورة العراق فرصة مناسبة لتحريك جمود المباحثات بين الحكومة الألمانية وحكومة فيشي حول العديد من المسائل السياسية والعسكرية المعلقة بينهما، إذ إن جهود كل من المارشال بيتان والأميرال فرانسوا دارلان (Fransceois Darlan) [٣٨] لم تنجح في إعادة بناء علاقات مع النازيين، ولم تتلق حكومة فيشي وحتى شهر نيسان أي جواب على جهودهما، وفجأة وفي شهر نيسان تغير كل شيء، ذلك أن الظروف السياسية التي استجدت أجبرت الالمان مرة أخرى على أخذ فرنسا في الحسبان[٣٩]. فأسرعت ألمانيا عارضة على حكومة فيشي فتح باب المفاوضات لاسيما وأن ثورة العراق أخذت تشكل فرصة إستراتيجية لمشاريع ألمانيا المقبلة في منطقة الشرق الأوسط عموماً[٤٠].

ونتيجة لوقوع حكومة فيشي تحت التأثير الألماني، فإنها كانت تحاول أن تساير الألمان من أجل الحصول على بعض التنازلات لتخفيف وطأة الاحتلال على

فرنسا[٤١]، وكان من أوجه التعاون الألماني الفرنسي، استعداد فرنسا لمساعدة ثورة العراق إرضاء لألمانيا [٤٢]، وقد نشرت الصحف الفرنسية بيانات رئيس حكومة الدفاع الوطني ورئاسة أركان الجيش وأخبار الثورة في العراق[٤٣]. وعلى الرغم من أن المخاوف كانت تساور نفوس الفرنسيين كون أن هبوط الطائرات الألمانية في مطارات سورية يقدم ذريعة لبريطانيا لمهاجمتها، إلا أن بعض المسؤولين الفرنسيين كانوا على يقين من أن البريطانيين سيهاجمون سورية ويحتلونها بحجة أو بدون حجة، لذلك فقد بدا لهم أن تقديم التسهيلات للألمان بهدف مساعدة العراق يمكن أن يرفع من منزلة الفرنسيين لدى العرب[٤٤]. وعلى الرغم من أن دارلان كان مدركاً إنه سيزج بفرنسا أمام خصم صعب المراس–بريطانيا–، وأنه سيبدو في نظر الرأي العام الفرنسي وكأنه قد ضيع فرنسا، إلا إنه كان مقتنعاً بأنه سيحصل مقابل العون الذي يقدمه إلى الألمان في الشرق الأوسط على تنازلات لمصلحة فرنسا في ميادين أخرى، ومن ثم يقطع شوطاً في طريق العلاقات الفرنسية – الألمانية بصورة عامة [٤٥].

أوعزت الحكومة العراقية بعد الاصطدام العسكري مع بريطانيا في ٢ مايس ١٩٤١ إلى مزاحم الباجه جي الوزير المفوض في فرنسا بالاتصال بالسفير الألماني في فرنسا الهر أوتو ابتز (Otto Abetz) لطلب المساعدات المستعجلة للعراق، فذهب إلى باريس حيث مقر السفير لكي يلتقي به، كما أوعزت إليه وزارة الخارجية بالسفر فوراً إلى روما بغية طلب المساعدات التي كان يحتاجها الجيش العراقي آنذاك[٤٦]. وكان مزاحم الباجه جي واثق من أن الحرب مع بريطانيا في مثل هذه الظروف نتيجتها محتومة، وأن الألمان والإيطاليين ليست لديهم الرغبة أو القدرة لمساعدة العراق بصورة سريعة، لذلك كتب إلى وزارة الخارجية " اعملوا كل ما في إمكانكم لحل الخلاف سلمياً مع البريطانيين، وخلصوا العراق من الحرب ومصائبها"[٤٧]. وبالفعل فقد سافر إلى روما للقيام بالاتصالات المطلوبة مع إيطاليا، ولكنه لم يتلق سوى الوعود الغامضة[٤٨].

واستجابة لطلب الحكومة العراقية في تقديم المساعدة لها، وبعد مداولات عديدة دارت بين المسؤولين الألمان، وافق هتلر في ٣ مايس على سفر فريتز غروبا (Fritz Grobba) إلى العراق، كما أمر هتلر بالتفاوض مع حكومة فيشي الفرنسية بهدف تزويد العراق بالأسلحة والتجهيزات العسكرية، والسماح للطائرات العسكرية الألمانية والإيطالية بالهبوط في المطارات السورية، فضلاً عن ذلك فقد أصدر تعليمات للسفير ابتز بضرورة ممارسة الضغط على حكومة فيشي لمد يد العون للحكومة العراقية(٤٩).

استناداً إلى التعليمات الصادرة من هتلر جرت المفاوضات الألمانية – الفرنسية في باريس بين أوتو ابتز السفير الألماني في باريس والأميرال فرانسوا دارلان نائب رئيس حكومة فيشي للمدة ما بين ٣–٦ مايس ١٩٤١، وقال السفير الألماني للأميرال دارلان إن الألمان وافقوا على "استئناف العلاقات التي كان يحاول هو – دارلان – عبثا استئنافها منذ توليه منصبه " (٥٠). وكانت إحدى جوانب المفاوضات اقتراح ألمانيا حول إمكانية الحكومة الفرنسية كونها الدولة المنتدبة على سورية ولبنان تحويل أسلحة للعراق من مخازن الجيش الفرنسي الواقعة تحت إشراف لجنة الهدنة الإيطالية في سورية، وعلى أن تبذل فرنسا مساعدتها فيما يتعلق بتزويد العراق بالأسلحة، والسماح للطائرات الألمانية التي ستتوجه الى العراق بالهبوط في المطارات السورية والتزود بالوقود(٥١). وأبدى الأميرال دارلان استعداده لقبول الاقتراح الألماني، لكن بشرط أن يتخذ الموضوع طابع الصفة الأمنية والسرية، كما وضع تحفظات عديدة أهمها قيام بعثة ألمانية فرنسية مشتركة بالذهاب إلى بيروت بطائرة فرنسية تجارية بغية تبليغ رئيس لجنة الهدنة الإيطالية الجنرال دي جيورجيس (De Giorgis)، والجنرال فرناند دانتز المندوب السامي والقائد الأعلى للجيوش الفرنسية في سوريا ولبنان حول الاتفاق الألماني الفرنسي، على أن يتخذ أعضاء هذه البعثة صفة تجار أسلحة، وأن يكونوا على اتصال مع ممثل الحكومة العراقية، وأن يكون هبوط الطائرات الألمانية في القسم الشمالي من سورية، لكي تكون بعيدة عن المراقبة شرط عدم كشف هويتها. وتعهد دارلان بابلاغ دانتز برقياً بشأن التسهيلات المطلوب

تقديمها للطائرات الألمانية التي ستهبط في سورية، كما تعهد بالرد على أي احتجاج بريطاني بصيغة توحي بالإنكار والتمويه، مع إنه عدّ أن هذه المسألة في غاية الخطورة، وخشي من أنها ستثير حفيظة بريطانيا(٥٢)، ولغرض التمويه فقد تم الاتفاق على طلاء الطائرات الألمانية بألوان الطائرات العراقية(٥٣).

نقل ابتز نتائج مفاوضاته مع دارلان إلى هتلر، الذي طلب من دارلان أن يتوجه إلى ألمانيا في ١١-١٢ مايس لغرض التفاوض على اتفاقية تعاون واسع بين البلدين، كما إن دارلان حصل على ثناء بيتان عند عودته إلى فيشي، وأعلن بيتان عن قبوله لمبدأ توقيع اتفاقية تقضي بتعاون وثيق بين فرنسا وألمانيا (٥٤).

أجرى الأميرال دارلان محادثات تمهيدية مع هتلر للمدة ما بين ١١-١٢ مايس ١٩٤١ في مدينتي بيركوف (Berchof) وبيرشتزكادن (Berchtesgaden) الألمانيتين، وأشار هتلر في هذه المحادثات إلى أنه " ليس مسؤولاً " عما جرى في العراق، إلا أن مساندته للعراق تتخذ طابع " الإجراء المناهض لبريطانيا " ، وإن ألمانيا تسعى من وراء ذلك إلى أن يكون لديها " استعداد أفضل هناك ". أما دارلان فقد صرح بعدم ممانعته حول مسألة نقل السلاح إلى العراق، بيد إنه أبدى قلقه من مدى الإمكانية العسكرية للقوات الفرنسية في سوريا(٥٥).

عاد الأميرال دارلان إلى باريس في ١٥ مايس، وأجرى محادثات أخرى مع السفير أوتو ابتز، تناولت مسائل الدعم العسكري لثورة العراق عبر سورية، والتي قاربت قيمتها بحوالي ١٥-٢٠ مليون مارك ألماني، فضلاً عن احتمال استخدام الفرقتين العسكريتين الفرنسيتين المرابطتين في سوريا إلى جانب القوات العراقية ضد بريطانيا (٥٦).

كانت هذه المباحثات بمثابة تمهيد لمفاوضات ألمانية – فرنسية ذات صيغة عسكرية بين الأميرال دارلان والجنرال فارليمونت (Warlimont) رئيس الوفد العسكري الألماني، وقد توصل الجانبان إلى عقد اتفاق يشمل ثلاثة بروتوكولات عرفت في ما

يسمى ببروتوكولات باريس، كان أهمها البروتوكول الأول الذي تضمن " المسائل المتعلقة بسوريا والعراق "[٥٧]، وقد اقتصرت بعض بنوده على التعاون الألماني الفرنسي بشأن تعزيز الوجود العسكري الفرنسي في سوريا ضد احتمال هجوم عسكري بريطاني عليها، أما البنود الرئيسة فيه ذات العلاقة بثورة العراق، والتي تعهدت حكومة فيشي الفرنسية بتنفيذها فقد اشتملت على الأسس الآتية[٥٨]:

١– الموافقة المبدئية على نقل ما يعادل ثلاثة أرباع المعدات الحربية المخزونة في سورية والعائدة للجيش الفرنسي إلى العراق مقابل تسديد أثمانها.

٢– الموافقة على هبوط الطائرات الألمانية والإيطالية في سوريا، وتجهيزها بالوقود بما هو ممكن وعلى ضوء الوضع في العراق، وكذلك منح السلاح الجوي الألماني قاعدة جوية خاصة في مدينة حلب.

٣– السماح باستخدام وسائل المواصلات السورية كالموانئ والطرق وسكك الحديد لتسهيل نقل المعدات الحربية المخصصة للعراق.

٤– تدريب الجنود العراقيين ضمن الأراضي السورية على استخدام الأسلحة الفرنسية بموجب تعليمات مفصلة من قبل المندوب السامي الفرنسي.

إن هذه البروتوكولات وجهود دارلان قادت فرنسا فيشي إلى حافة هاوية دخول الحرب إلى جانب الألمان[٥٩]، كما عكست هذه البروتوكولات بصورة عامة ردود فعل عنيفة في الأوساط الفرنسية ضد حكومة فيشي كونها أعطت امتيازات جديدة للألمان، فضلاً عن إنها أثارت غضب بريطانيا، واستنكار الولايات المتحدة الأمريكية[٦٠]. إلا أن دارلان كان يبتغي من وراء هذه الاتفاقيات الحصول على بعض التعديلات بخصوص إعادة تسليح فرنسا، وكان مقتنعاً بأن ألمانيا سوف تدخل حرباً ضد الاتحاد السوفيتي، وتهمل بالنتيجة منطقة البحر المتوسط[٦١]. علاوة على ذلك فان حكومة فيشي كانت تشعر بالخطر يتهدد سلطتها في سورية من ناحيتين، الأولى القوات البريطانية في الشرق الأوسط، والثانية قوات فرنسا الحرة الموالية لبريطانيا بقيادة

الجنرال ديغول والمتواجدة في الجزائر، ولخشيتها من أن تفقد نفوذها في سورية، فقد أبدت استعدادها للتعاون مع الألمان سواء كان ذلك في العراق أو أفريقيا[٦٢].

اتصف الاتفاق الألماني الفرنسي فيما يتعلق بثورة مايس ١٩٤١ في العراق بالحذر على النطاق الإستراتيجي، وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يطبق بشكل تام عملياً، ماعدا البنود الثلاثة الأولى منه وبشكل جزئي أيضاً، إلا إن تنفيذه بدأ تقريباً قبيل التوقيع على هذه البروتوكولات بشكل رسمي[٦٣]. فعندما عقد أول اجتماع رسمي بين المسؤولين الفرنسيين برئاسة دارلان، والألمان برئاسة أوتو ابتز في ٥ مايس، تلقى الأخير خلال الاجتماع برقية تشير الى أن الثورة في العراق تواجه بعض المصاعب، وإن المسؤولين العراقيين يطلبون المساعدة العاجلة، لذلك طلب أن يسمح للطائرات الألمانية المتأهبة للاقلاع من سالونيك بالهبوط في حلب، فوافق المسؤولون الفرنسيون على ذلك، مع إن صيغة الاتفاق لم تكن قد اكتسبت شكلها النهائي بعد[٦٤].

وفي ٦ مايس أبرق الاميرال دارلان إلى الجنرال دانتز في سورية مشيراً له إلى هذا الاتفاق والمحادثات الجارية، وطلب منه تسهيل مهمة الطائرات الألمانية إذا ما هبطت في سوريا في طريقها إلى العراق[٦٥]. وفي اليوم نفسه أعطت وزارة الخارجية الألمانية تعليماتها إلى غروبا بالتوجه إلى العراق على رأس بعثة سياسية على أن تحاط مهمته بالسرية التامة، وأبلغته بعدم التسرع بتقديم أوراق اعتماده الدبلوماسية للحكومة العراقية، لذلك اتخذ اسماً مستعاراً هو جيرك (Gercke). وفي ٨ مايس أبلغت وزارة الخارجية الألمانية رودولف ران (Rodolf Rahn) مستشار السفارة الألمانية في باريس بالتوجه إلى سوريا، وكلفته بمهام عديدة، من بينهـا الإشراف على نقل الأسلحة الفرنسية إلى العراق بموجب الاتفاق الألماني الفرنسي، ورافق ران في مهمته هذه ممثل حكومة فيشي الفرنسية جاك جيرار (Jacques Guerarad) بناء على طلب رسمي من الأميرال دارلان، ولتسهيل مهمة ران اثناء لقاءه مع الجنرال دانتز في سوريا[٦٦].

وصل ران إلى حلب في ٩ مايس والتقى فيها مع فيسار (Vaissard) الممثل الخاص للأميرال دارلان والقنصل العراقي في حلب إسماعيل الآغا، الذين أخبراه بأن أفضل طريق يمكن بواسطته نقل المعدات الحربية إلى العراق هو خط سكة حديد بغداد–حلب[٦٧]. وفي ١٠ مايس توجه ران برفقة جاك جيرار إلى بيروت على متن طائرة فرنسية خاصة لمقابلة الجنرال دانتز بهدف الاتفاق معه على تفاصيل تجهيز العراق بالأسلحة الفرنسية، وكان ران يأمل أن تكون المفاوضات يسيرة، وأن لا تمنع العوائق التي قد تثيرها العناصر الديغولية المنتشرة في صفوف الجيش الفرنسي في سوريا عملية شحن الأسلحة إلى العراق، وأشار ران إلى أن استقبال المندوب السامي الفرنسي له كان بارداً جداً[٦٨]. وأخبر ران الجنرال دانتز أن مسألة دعم ثورة العراق يشكل أساساً لإظهار النوايا الفرنسية الطيبة ازاء التعاون الألماني الفرنسي، كما اقترح عليه أن يكون متخفياً تحت اسم فرنسي مستعار هو روبير رينوار Robert (Renouard) تجنباً لكشف هويته الألمانية، وقد أوضح دانتز بأن استعداده وموافقته على هذا الموضوع لا تخرج عن نطاق الإسناد لسياسة الاميرال دارلان[٦٩].

وفي اليوم نفسه –١٠ مايس– اتفق دانتز وران على تحديد كمية السلاح المقرر شحنه للعراق بحضور الجنرال دي جيورجيس رئيس لجنة الهدنة الإيطالية في سورية. وتم الاتفاق على شحن الدفعة الأولى من السلاح في قطارين عبر الحدود التركية بواسطة سكة حديد حلب . الموصل، وتولى ران بنفسه الإشراف على عملية النقل، وفعلا وصلت الموصل عن طريق المحطة الحدودية العراقية في تل كوجك في ١٣ مايس، وتضمنت هذه الشحنة ١٥,٥٠٠ بندقية، و٢٠٠ رشاشة، و٩٠٠ حزام من الذخيرة، و٥ ملايين طلقة، واربعة مدافع ميدان عيار ٧,٥ مع ١٠,٠٠٠ قذيفة، فضلا على قطع الغيار التي تتطلبها، وكذلك أدوات الصيانة وبعض المواد الاخرى[٧٠].

مع وصول الدفعة الأولى من الأسلحة الفرنسية الممولة من قبل ألمانيا إلى العراق تمكن ران من الحصول على موافقة الحكومة العراقية على استئناف ضخ

النفط إلى طرابلس الشام، وطلب من السلطات الفرنسية مقابل ذلك تزويد العراق ببطاريتي مدفعية ودبابات وسيارات نقل وأجهزة حربية أخرى[٧١].

اجتاز الحدود العراقية قطاران محملان بالسلاح المشحون إلى العراق في يومي ٢٦ و٢٨ مايس، وهي تمثل الدفعة الثانية من السلاح الفرنسي، وكان من المقرر شحن دفعة ثالثة من هذا السلاح يومي ٣ و١٠ حزيران ١٩٤١، بيد إن الدلائل الواضحة على نهاية ثورة العراق قد لاحت في الأفق، لذلك لم ترسل هذه الشحنة[٧٢].

بلغت زنة المعدات الحربية والأسلحة المرسلة إلى العراق ٨٠٠ طن[٧٣]، وتكونت من الأسلحة والمعدات الآتية : ١٥,٥٠٠ بندقية، و٢٠٠ رشاشة، و٤ مدافع عيار ٧,٥ ملم، و٨ مدافع عيار ١٠٠، و٢٠ مدفع رشاش (سبعة منها من طراز ١٩٠٧ وبها روافع)، و٣٥٤ مسدساً اوتوماتيكياً، أما الذخيرة فهي حوالي خمسة ملايين خرطوشة بنادق ومدافع رشاشة، و٦٥٧ حزاماً بكل منها ٢٤ طلقة، و٩,٩٩٩ قنبلة عيار ٧٥ملم، و٦٠٠٠ قنبلة ١٥٥ملم، و٣٠,٠٠٠ قنبلة يدوية ماركة (وف)، ٦٠٠٠ قنبلة زمنية، و٨٨٥٠ مخزن للمسدسات الآلية، وأنواع مختلفة من أجهزة تفجير القنابل، و٤ عربات ذخيرة، و١٢ هاتفاً، و١٠ كيلومتراً من الكابلات، و٣٠ بطارية فيها شحنات احتياطية[٧٤]. وقد شحنت عربات القطار في رحلة العودة بالقمح والارز والسكر والزيت إلى سوريا. وقد وجهت الحكومة البريطانية نظر تركيا إلى عملية مرور هذه الأسلحة عبر الأراضي التركية، إلا أن تركيا كانت تتصرف نتيجة الضغط الألماني من جهة، ولخشيتها من أن يقوم العراق بمنع إمدادات الأسلحة المرسلة إليها من بريطانيا عن طريق الخليج العربي والعراق[٧٥].

إن السلاح الفرنسي الذي نقل إلى العراق لم يستفد منه الجيش العراقي بل تكدس في الموصل، ووقع أغلبه تحت سيطرة البريطانيين[٧٦] كما ظهر بعدئذ إن الأسلحة الفرنسية التي شحنت إلى العراق ليست ذات قيمة فعالة ورديئة وقديمة الطراز، زيادة على عدم الاستعداد المسبق للجيش العراقي باستخدامها أو التدريب

عليها، كما إنها وصلت العراق في وقت أوشكت فيه القوة العسكرية العراقية على الانهيار، حتى قيل "إن الفرنسيين حاولوا تصريف الأسلحة الرديئة والاحتفاظ بأكبر ما يمكن من الأسلحة والمعدات الجيدة لقطعاتهم المرابطة في سورية ولبنان"(٧٧).

أوضح الجنرال دانتز هذه المسألة خلال محاكمته في المدة من ١٨–٢٠ نيسان ١٩٤٥، إنه سعى أن يبذل جهده لتقليل كمية الأسلحة المرسلة إلى العراق عن الكمية التي حددها له المبعوث الألماني ران، كما رفض المطالب التي قدمها له ران فيما يخص إرسال مدربين فرنسيين إلى العراق لتدريب الجنود العراقيين عليها، أو العكس قبول جنود عراقيين للتدريب في سورية حسب بروتوكولات باريس، فضلاً عن ذلك فقد أشار دانتز إلى أن هذه الأسلحة تفتقد إلى الكوادر الفنية المتخصصة بها، وهي ليست ذات نفع وإنما كانت من قبيل "التضليل والمناورة والوهم"(٧٨). وبالفعل فلم تكن لهذه الأسلحة أهمية كبيرة، لأن العراقيين لم يكونوا معتادين على استخدام الأسلحة الفرنسية(٧٩).

ويضاف للدعم العسكري، كان هناك دعم آخر يتمثل بالدعم المادي والمعنوي، تجسد في منح العراق ثلاثة ملايين دينار عراقي، أي ما يعادل عشرة آلاف جنيه ذهباً (ما يعادل ٢٠٤٦٠٠ مارك ألماني) ، وأربعين ألف دولار ورقاً (ما يعادل ٦٦٦٦٧ مارك ألماني) ، فضلاً عن (٦٤٠) كيلو غرام من الذهب، وأرسلته في ثلاث طائرات إلى العراق . أما الدعم المعنوي فتمثل بالدعم الذي قدمته الإذاعة الألمانية في برلين للشعب العراقي، موضحة قيمة الدور الشجاع للجيش والشعب العراقي في مواجهة بريطانيا(٨٠).

إن هذه الاتفاقية – بروتوكولات باريس – لم تصل إلى أبعد مما وصلت إليه، لأن هتلر لم يكن يثق بفرنسا بما فيه الكفاية إلى حد يسمح لها بأن تعيد تسليح نفسها(٨١) كما إنه كان يتوجس من التحالف مع فرنسا لأن ذلك سيخلق مشاكل مع إيطاليا وإسبانيا، لأن كلتا الدولتين كانتا راغبتين في ضم أجزاء كبيرة من ممتلكات فرنسا في شمال أفريقيا(٨٢). فضلاً عن ذلك فإنه كان منهمكاً في الإعداد للحملة على

الاتحاد السوفيتي لذلك لم تكن مساعداته للعراق جدية، إذ إنه لم يشأ تشتيت قواه بفتح جبهة شرقية [٨٣]. وثمة عامل آخر تمثل ببرود الفرنسيين إزاء خطط ألمانيا في الشرق الأوسط [٨٤].

أما بالنسبة لموقف حكومة فرنسا الحرة، فإن ثورة مايس ١٩٤١ أقلقت الجنرال ديغول الذي أعطى لهذه الثورة تفسيراً شكلياً، وذلك بوصفه بأنها ثورة جاءت بتحريض وحث دول المحور، كما إن ديغول عد النشاط الألماني في العراق وسوريا بمثابة (تواطؤ) بين حكومة فيشي والألمان، وكان يرى من خلال اتصالاته مع الحلفاء أن تقوم قوات فرنسا الحرة باحتلال سورية قبل وقوعها في قبضة الألمان[٨٥].

أما الجنرال جورج كاترو فقد أوقع مسؤولية التعاون الألماني الفرنسي وحضور ألمانيا في سورية والعراق على عاتق الأميرال دارلان، كما أنحى باللائمة على الجنرال دانتز لتنفيذه الأوامر التي استلمها من الأميرال دارلان، بيد أن الجنرال كاترو رأى أن ثورة العراق، ومحاولة مد الجسور بينها وبين حكومة فيشي قد عرّض الحلفاء إلى أخطار متفاقمة، وألزمهم أن يبذلوا جهوداً إضافية فيما لو أرادوا أن يحسموا (معركة البحر المتوسط) لصالحهم [٨٦]. وقد قدر لمعركة المتوسط – كما أسماها الجنرال كاترو – أن تؤدي دوراً رئيساً في بروز فرنسا الحرة سياسياً وفي خلافتها لحكومة فيشي في الشرق[٨٧].

وبالفعل فمنذ الشروع بعملية شحن الأسلحة الفرنسية الممولة ألمانياً إلى العراق – أي ما بين ١٣ و١٤ مايس ١٩٤١ – أخذ سلاح الجو البريطاني بتكثيف نشاطه فوق الأراضي السورية، إذ قصف المطارات الحربية السورية في حلب ودمشق وتدمر بين ١٤ – ٣٠ مايس، ويبدو أن بريطانيا لم تستهدف بهذا العمل إضعاف وزعزعة النفوذ الالماني في سورية فحسب، بل خلق حالة من الإرباك النفسي والمعنوي في صفوف القطعات العسكرية الفرنسية الخاضعة لحكومة فيشي، فضلاً عن عرقلة أو إيقاف نقل السلاح للعراق على أبعد تقدير[٨٨] كما صرح انتوني ايدن (Anthony Eden) وزير الخارجية البريطاني في ١٤ مايس في مجلس العموم

البريطاني إن حكومة فيشي الفرنسية في سورية تتحمل المسؤولية بسماحها للطائرات الألمانية بالهبوط في سورية بهدف التوجه إلى العراق. وأوضح ايدن كذلك إن الحكومة البريطانية أعطت الصلاحيات الكاملة لقواتها لمعارضة استخدام الألمان للأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان [٨٩]. ولما أدركت الحكومة البريطانية أن لا مناص من القيام بعمل عسكري يستهدف سورية لذلك وافقت على خطط ديغول في هذا الشأن، وقررت مهاجمة وسورية، لذلك أصدر الجنرال ديغول تعليماته للجنرال كاترو بوجوب الحضور الفرنسي المؤثر مع القوات البريطانية في هذه الحملة[٩٠]. ومن الأسباب الرئيسة الأخرى التي دفعت بريطانيا إلى الاسراع بالقضاء على الثورة هو أن الحكومة العراقية وعند قيام الثورة أغلقت أنابيب النفط، الأمر الذي أقلق حالة الأسطول البريطاني في البحر المتوسط [٩١].

إن رد الفعل البريطاني كان سريعاً من أجل القضاء على ثورة مايس، حتى إن رد الفعل هذا لم يترك للعراقيين فرصة الإفادة من المساعدات الفرنسية والالمانية والتي وصلت إلى العراق، إذ أجهضت ثورة مايس بشكل كامل بانهيار المقاومة العراقية في ٣٠ مايس ١٩٤١ ودخول القوات البريطانية إلى بغداد، وكان قد غادرها رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة في يوم ٢٩ مايس[٩٢].

شعر الجنرال دانتز بحراجة المأزق الذي سيواجهه، لاسيما بعد المراسلات التي تمت بينه وبين الأميرال دارلان الذي أكد له إن مسألة الدفاع عن سورية واقعة على عاتق قوات حكومة فيشي، فضلاً عن عدّ الاتفاق الألماني الفرنسي فيما يتعلق بسورية والعراق في حكم المنتهي، لذلك سعى الجنرال دانتز بشكل أو بآخر إلى تطويق نشاط البعثة الألمانية بهدف إخراجها من سورية، وفي ٦ حزيران ١٩٤١ لم يبق في سورية أية طائرة ألمانية، أما أفراد البعثة الألمانية فلم يبق منهم إلا رودولف ران وعدد من أفرادها، لذلك سعى دانتز إلى إبلاغ قنصل الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يرعى المصالح البريطانية في سورية ولبنان بإجراءاته هذه إزاء الوجود الألماني في سورية [٩٣]، وقد يكون أراد بهذا التصرف إظهار حسن نوايا حكومة

فيشي ازاء الحلفاء، وتخفيف حدة خطر الهجوم البريطاني المتوقع على سورية. وغادر رودولف ران سورية هو وأعضاء البعثة الألمانية في ١١ تموز ١٩٤١[٩٤].

ثانياً: العلاقات العسكرية العراقية–الألمانية ١٩٤٩–٢٠٠٣

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقدت ألمانيا سيادتها على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وتولت قوات الحلفاء إدارة الشؤون الألمانية، لذلك لم يعد لألمانيا وجود في العراق، أو الشرق الأوسط، أو غيرها من المناطق الإقليمية [٩٥].

وفي عام ١٩٤٩ تم تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأعطيت سيادة مشروطة، واحتفظ الحلفاء من خلال ذلك الاتفاق، فضلاً عن خطة مارشال، بالسيطرة الكاملة على شؤون السياسة الخارجية، وكذلك التجارة الخارجية، على الرغم من أن أديناور تحدى تلك السياسة ابتداء من خطابه في حفل تنصيبه [٩٦]. ولم يسمح لألمانيا بانشاء وزارة للخارجية إلا في ١٥ آذار ١٩٥١[٩٧].

وبسبب نتائج الحرب العالمية الثانية، ومن ثم بداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ارتأت حكومة ألمانيا الاتحادية الانعزال قليلاً عن العالم لترتيب البيت الداخلي الألماني، وتنشيط اقتصادها الذي أرهقته حربين عالميتين طاحنتين .

وفي عام ١٩٥٢ وافق العراق على طلب ألمانيا الاتحادية بفتح السفارات في البلدين وتبادل السفراء [٩٨]، وعلى الرغم من أن النفوذ الأساسي في العراق كان محسوماً لبريطانيا حتى عام ١٩٥٨، إلا أن ألمانيا تمكنت من الحصول على أول موطئ قدم لها في العراق والمنطقة العربية من خلال موقفها الصريح بانتقاد العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ [٩٩].

وتمثل أول ملامح ذلك التحسن بإقرار الاتفاقية التجارية بين العراق وجمهورية ألمانيا الاتحادية في ٧ تشرين الأول ١٩٥١[١٠٠]. وبحلول سنة ١٩٨٠ أصبحت

ألمانيا أكبر مورد للعراق، وتم التوصل إلى اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي بين العراق وألمانيا، كانت الأساس لتلك الطفرة الاقتصادية في علاقات البلدين، وتم تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة التي كانت تجتمع كل سنتين، واستمرت بالارتفاع نسبياً حتى توقفت تقريباً بعد العام ١٩٩٠[١٠١].

وكان جزء كبير من الصادرات الألمانية إلى العراق أسلحة ومعدات حربية، فضلاً عن موافقة الحكومة الألمانية على طلب الدعم الألماني في تدريب ضباط الجيش العراقي، والأطباء . وكانت لدى العراق رغبة في تنويع أسلحته التي كانت تعتمد اعتماداً رئيساً على الأسلحة السوفيتية . وبالفعل قدمت ألمانيا الأسلحة، فضلاً عن التدريب في بغداد لتعزيز تصدير الأسلحة إلى العراق بعد عام ١٩٧٨[١٠٢].

لقد ازدادت صادرات ألمانيا الاتحادية العسكرية إلى العراق خلال المدة ١٩٧٩–١٩٨٢، أي السنوات الثلاث الأولى من الحرب العراقية–الإيرانية بنسبة ٤٠%، وبلغت قيمتها ما يعادل حوالي ثلاثة مليارات يورو[١٠٣].

وكانت ذروة الصادرات الألمانية في عام ١٩٨٢ عندما بلغت ما يعادل أربعة مليارات يورو، لذلك اعتمدت الحكومة الألمانية الاتحادية العراق كونه واحداً من أهم الأسواق للصادرات الألمانية، فضلاً عن ذلك فقد كان العراق من أكبر موردي النفط إلى ألمانيا[١٠٤].

وبعد أن كانت الصادرات البريطانية والأمريكية إلى العراق قبل عام ١٩٨٠ أكثر من الصادرات الألمانية، أصبحت في عام ١٩٨٢ الصادرات الألمانية أكثر مرتين من الصادرات البريطانية ، وثلاثة أضعاف الصادرات الأمريكية، بفضل الصادرات العسكرية[١٠٥].

ساعدت ألمانيا العراق بتكوين ترسانة من الأسلحة الكيميائية، وكان استخدام تلك الأسلحة قد لعب دوراً حاسماً، لاسيما في نهاية الحرب بين إيران والعراق . وحققت شركات الأسلحة الألمانية في سنوات الثمانينيات تجارة جيدة مع العراق،

وكانت العديد من أنظمة الأسلحة الموردة إلى العراق من الإنتاج المشترك لفرنسا وألمانيا. وبالنظر لأن التصدير الألمانية للأسلحة كان مقيداً، لذلك تم تسويقها من خلال فرنسا إلى العراق . وكانت ألمانيا تورد المواد ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها للأغراض المدنية والعسكرية، ومنها الشركة الألمانية التي وردت المعدات والمكونات للصناعات الكيمياوية، التي تم تحويلها لإنتاج الغاز السام، وقد أنشأت الشركات الألمانية أوائل الثمانينات في سامراء مصنع كيميائي كبير، ولكن في الواقع كان ينتج كميات كبيرة من المواد السامة [١٠٦].

وكانت المخابرات الألمانية تهدف إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية من خلال الصادرات، لتعزيز معلوماتها الاستخبارية، من خلال النظم، وشفرات أجهزة الكومبيوتر، وأجهزة الاستماع، لذلك حققت زيادة في تصدير تلك الأجهزة لتسهيل التجسس، لاسيما عن طريق شركة سيمينز[١٠٧].

لقد صدرت ألمانيا إلى العراق بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٩معدات استخبارية واسعة النطاق، فضلاً عن التكنولوجيا العسكرية، والأنظمة الالكترونية، مثل أجهزة الكومبيوتر، وأجهزة الرادار، ووحدات التشفير، بقيمة ٥٠٠ مليون مارك ألماني[١٠٨]. وذهب أكثر تلك الصفقات من دون إصدار التصاريح اللازمة للتصدير، وطلب وزير الداخلية العراقي تزويد وزارته ببنادق بقيمة ١٨٠.٠٠٠ مارك ألماني، والتي تم شراؤها من شركة (Krausser) في ميونخ بدون تصاريح، وقد طلب رئيس جهاز المخابرات الألمانية كلاوس كينكل السماح له بنقل تلك الأسلحة بطائرته الخاصة إلى العراق[١٠٩].

فضلاً عن ذلك فقد أوصى كلاوس كينكل شركة (Wenzel Hurby) لمعدات الاتصال بتزويد العراق بأسلحة ومعدات بقيمة ١٠ مليون مارك ألماني، وتم تزويد العراق بأجهزة فيديو وميادين للرمي والمتفجرات وذخائر وقنابل، وبالطريقة نفسها فقد تم التحايل على سياقات البيع، وتم تسليم المعدات في فيينا[١١٠].

أما الأسلحة الثقيلة فقد كان يتم تصديرها من ألمانيا عن طريق فرنسا، وكان الانتاج المشترك الألماني الفرنسي في ميونخ عن طريق شركتي (Bolkow) الألمانية، و(Nord) الفرنسية، واللتين أصبحتا الآن تحت اسم (Euromissile) يصدر إلى العراق، فقد تم ارسال شحنات تضمنت (٢٦٥) قاذفة، و(١٠٩٥٣) صاروخ مضاد للدبابات، وقاذفات صواريخ بعيدة المدى، و(١٢٣٨٦) قاذفات صواريخ من طراز (Milan)، و(٤٢٥٠) نظام صوريخ متنقلة قصيرة المدى، وكان ذلك لغاية عام ١٩٨٤[١١١].

لقد قامت هاتين الشركتين ببيع معدات عسكرية للعراق بمليارات الماركات الألمانية، وأنشأت مركزاً للبحوث العسكرية في الموصل بقيمة (٧٧) مليون مارك، وتم فيه تطوير الأنظمة الصاروخية، علاوة على ذلك قامت بتصدير وقود المتفجرات، و(٧٥) نظاماً مضاداً للدبابات، وطائرات هليكوبتر، وكان ذلك حتى نهاية الحرب العراقية–الايرانية في عام ١٩٨٨[١١٢]. والمفارقة أن تلك الشركة وفرت أسلحة وأعتدة لكلا الطرفين المتحاربين [١١٣].

لقد شاركت العديد من الشركات الألمانية في تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة، ووفقاً لرد الحكومة على إجراء تحقيق برلماني من حزب الخضر بأن الشركات الألمانية الاتحادية زودت حوالي (١) مليار مارك ألماني من السلع ذات الاستخدام العسكري للعراق بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩، والتي تم فيها خرق القواعد الألمانية بحظر التكنولوجيا العسكرية [١١٤].

ويشتبه العديد من البرلمانيين بأن الأرقام الواردة من الحكومة غير دقيقة وغير كاملة، وأن هناك احتيالاً من الشركة المصنعة وتلاعباً في القوائم، فقد تم تصدير (١٥٥) ناقلة دبابات عام ١٩٨١، وخلال الاعوام ١٩٨١–١٩٨٣ تم تصدير (١٠٣٦) ناقلة دبابات، وفي عام ١٩٨٤ (١٠٠) ناقلة تم تحويرها فيما بعد لتكون منصات إطلاق[١١٥].

وقد تسببت فضيحة من مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز في آذار ١٩٨٤ ادعت فيه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن تلك شركة (Karl Kolb) سهلت انتاج العراق لغاز الأعصاب، وعدّت تلك الشركة مسؤولاً عن بيع وشحن المعدات المختبرية المتطورة، والتي قال مسؤولو المخابرات أن تلك المعدات استخدمت من دون علم الشركة بمساعدة الحكومة العراقية لتطوير غاز الأعصاب . وقد أظهرت التحقيقات التي قامت بها الحكومة الألمانية أن (Karl Kolb) قامت بالفعل بتسليم العراق العراق سبعة مختبرات لإنشاء المبيدات في سامراء منذ عام ١٩٧٥، علاوة على ذلك تم تزويد محطتين لتجهيز المواد الخام لمبيدات الآفات، ووفقاً للحكومة الألمانية فإن تلك المختبرات قد تكون استخدمت لانتاج غاز الأعصاب[١١٦] .

أما بالنسبة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، فقد كان لها علاقات متميزة مع العراق، وأوفدت فالتر أولبريشت السكرتير الأول لحزب الوحدة الاشتراكي إلى بغداد أكثر من (١٧) مرة، وأثبتت تلك الجهود نجاحها، إذ كان العراق أول دولة في العالم من غير المعسكر الاشتراكي تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية دولة كاملة السيادة. وعند تأميم النفط في العراق، وصراعه مع الغرب نتيجة ذلك، حصلت ألمانيا الديمقراطية على فرصتها الذهبية لتطوير علاقاتها مع العراق، وازدادت حصتها التجارية كثيراً، وكانت السفارة الألمانية الشرقية في بغداد أكبر سفارة لتلك الدولة خارج الكتلة الاشتراكية . وتمكنت شركة التجارة الخارجية من الحصول على العديد من العقود[١١٧].

وفي أثناء الحرب العراقية–الإيرانية، باعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية الأسلحة لكلا الطرفين، وكثير منها أسلحة متطابقة زودت بها العراق وإيران، ومنها شاحنات عسكرية مصفحة، وألغام وذخائر. وخلال عام ١٩٨٠ قامت شركة برلين الشرقية للتجارة الخارجية التكنولوجية (ITA) بدعم الجيش العراقي بالمعدات العسكرية، وقامت هيئة تقنيات المعلومات التابعة لوزارة الدفاع بصيانة وإصلاح

طائرات ميغ (٢١)، ومحطات الرادار والمحركات، وقامت بتصدير معدات مد الجسور وورشة عمل للقنابل اليدوية، والمستشفيات المتنقلة، والمختبرات، وجهزت الجيش العراقي بصهاريج مخصصة للحرب الكيمياوية [١١٨].

وبعد العام ١٩٩٠، اتخذت المجموعة الأوروبية، والتي كانت ألمانيا[١١٩] إحدى أكثر الدول فاعلية وتأثيراً فيها، بعد دخول العراق إلى الكويت وضمن إطار التعاون السياسي الأوروبي سلسلة من الاجراءات الاقتصادية والمتمثلة بالحظر النفطي، وإلغاء الامتيازات المالية للعراق، وتجميد الأرصدة العراقية في الدول الأوروبية، ثم اتخذ قرار الحظر التام على العراق استجابة للقرارين ٦٦٠ و ٦٦١ الصادرين عن مجلس الأمن، وتم الربط بين التعاون السياسي الأوروبي والجماعة الاقتصادية الأوروبية، إذ انتقل القرار إلى مؤسسات الأخيرة، فقرر المجلس بالتعاون مع المفوضية استخدام نصوص معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوربية (المواد ١١٣،٢٢٣،٢٢٤) من أجل فرض قرار الحظر[١٢٠].

وعليه فالدول الأوروبية، ومنها ألمانيا، قررت الاشتراك في عمليات الحصار ضد العراق، إذ كشفت الجماعة الأوربية عن فعالية مؤسساتها في الاستجابة لقرارات مجلس الامن، وكذلك في ترجمة حالة إجماعية من الإدانة، إلى قرارات اقتصادية فعلية وتطبيقها بالقرارات الجماعية، فالبرلمان الأوروبي أدان دخول العراق إلى الكويت، وأيد إجراءات الحظر المتخذة بحق العراق، وأدان ضم الكويت، وأكد على ضرورة تعويض الدول المجاورة والمتضررة من الحظر . وبعد قرارات الإدانة تحركت المفوضية الاقتصادية من أجل عزل العراق اقتصادياً وذلك عبر تجميد أصوله الموجودة في الخارج. وفي الخامس من آب ١٩٩٠ أصدرت المفوضية بياناً دعمت فيه قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ، وأعلنت اتخاذ الاجراءات المتمثلة بفرض حظر على النفط المصدر من العراق والكويت، وتجميد أصول العراق الموجودة في البلدان الاعضاء، فضلاً عن حظر بيع الاسلحة للعراق وتعليق جميع أنواع التعاون العسكري والفني والعلمي مع العراق[١٢١].

أما بالنسبة لألمانيا فإنها وظفت مادة قانونية في الدستور الألماني تنص على منع القوات الألمانية من المشاركة في القتال والمعارك التي تحدث خارج الحدود الألمانية، لذلك بقيت بعيدة عن التدخل في أي نزاع دولي أو إقليمي(١٢٢).

ورفضت ألمانيا الحل العسكري للنزاع، فقد عارضت تيارات واسعة في ألمانيا الحرب ضد العراق، وقاد يوشكا فيشر (Joschka Fischer) زعيم حزب الخضر العديد المظاهرات الاحتجاجية ضد الولايات المتحدة، ودعا لعدم تورط ألمانيا في حرب الخليج (١٢٣). وعلى الرغم من كونها عضواً في الناتو، إلا إنها رفضت المشاركة في الحرب، واكتفت بدعم المجهود العسكري الأمريكي، لأنها أجبرت على تقديم الدعم المادي لقوات الحلفاء كونها أحد أعضاء الناتو، وسعت ألمانيا من خلال موقفها هذا تأكيد استقلاليتها، وتطلعها للحفاظ على أمنها القومي بعيداً عن هيمنة حلف الناتو(١٢٤).

وتأكدت هذه السياسة من خلال رفض ألمانيا تزويد العراق بالأسلحة خلال حقبة التسعينيات، بسبب ظروف الحصار الاقتصادي، على الرغم من تزويدها لعدد من دول الخليج العربي بالأسلحة (١٢٥).

لقد أظهر الشعب الألماني تعاطفاً منقطع النظير مع العراق عام ١٩٩١، فقد شارك في تظاهرة واحدة في بون أكثر من مائتي ألف ألماني احتجاجاً على المشاركة الألمانية غير المباشرة في الحرب . حتى أن بعض السياسيين الأوروبيين ذكروا " أن الخط السياسي المستقل الذي تبنته ألمانيا خلال حرب الخليج ألحق الضرر بعملية الوحدة الأوروبية "(١٢٦).

لم يغب العراق عن السياسة الخارجية والداخلية الألمانية، فقد تبوأت تلك القضية المكانة الأولى في أثناء انتخابات ٢٢ أيلول ٢٠٠٢، ولاسيما الحملات الانتخابية للحزب (الاشتراكي الديمقراطي) بزعامة شرويدر، إذ رجح تركيزه على القضية العراقية كفته في الانتخابات على خصومه، فقد أعلن أن مبدأ التضامن دون

قيد أو شرط مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب التحالف الدولي ضد الإرهاب لا يسري على الأزمة العراقية، وأنه لا يوافق على قيام الولايات المتحدة من طرف واحد، ومن دون التشاور مع المجتمع الدولي، على تغيير أهداف المجتمع الدولي في العراق من نزع أسلحة الدمار الشامل، إلى تغيير النظام السياسي، ومن ثم فإن ألمانيا تعارض هذا التحول في الموقف الأمريكي، وأعلن أن ألمانيا لن تشارك بقواتها في أية حرب محتملة ضد العراق(١٢٧).

استمر الموقف الألماني، مدعوماً بالمواقف الأوروبية باتجاه ضرورة امتثال العراق لكل قرارات مجلس الأمن والتأكيد على ضرورة استمرار نظام التفتيش (يونسكوم) الذي أدى الى نزع أسلحة العراق، فالموقف الألماني اتضح خلال رأي مجموعة من الخبراء في المستشارية الألمانية الذين طالبوا بزيادة عدد المفتشين والمراقبة المستمرة للعراق عن طريق الأقمار الصناعية، وإنشاء محكمة خاصة تنظر بالانتهاكات التي تتعرض لها عمليات التفتيش ونظام العقوبات الصادرة ضد العراق، وفي ١٠ شباط ٢٠٠٣ أعلنت فرنسا وروسيا وألمانيا بياناً مشتركاً حول العراق جاء فيه التأكيد على نزع سلاح العراق طبقا لقرارات مجلس الامن والتأكيد على ضرورة منح كل الفرص لنزع سلاح للعراق بشكل سلمي، وأخيراً أن النظام العراقي يجب أن يواجه مسؤولياته بأكملها، فإليه يعود الأمر لإثبات تعاونه التام مع لجنة (أنموفك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٢٨).

ثالثاً : العلاقات العسكرية العراقية – الألمانية بعد العام ٢٠٠٣

أثناء التحضير لحرب عام ٢٠٠٣ ، لم يكن مستغرباً أن تتعارض رؤية بعض الدول الأوروبية مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، فالعديد من الدول الأوروبية لاسيما فرنسا وألمانيا بوصفهما القاعدة التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي من مصلحتهما عدم إشعال الحروب في بؤر التوتر في العالم، لاسيما منطقة الشرق الأوسط، القريبة جغرافياً منها والتي ترتبط بمصالح اقتصادية وتاريخية معها(١٢٩).

لقد انقسمت المواقف الأوروبية بشأن الحرب الأمريكية على العراق إلى فريقين متعارضين تماماً، فالأول قادته بريطانيا وانضمت إليها كل من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال، الذين أيدوا التوجهات الأمريكية ، وأعلنوا مشاركتهم بقوات عسكرية فضلاً عن تقديمهم المساعدات اللوجستية للقوات الحليفة ، أما الثاني فقادته فرنسا وألمانيا، وانضمت إليهما بلجيكا دعوا إلى ضرورة اتخاذ الوسائل الدبلوماسية في حل الأزمة(١٣٠).

واختلفت مواقف ومصالح كل من المعسكرين – المؤيد والرافض للمشروع الأمريكي – ، ففي الجانب المؤيد تكاد تلتصق بريطانيا بحكومتها العمالية بصورة شبه كاملة بموقف واشنطن في إطار التحالف الإستراتيجي بينهما، وبعدها من حيث قوة التأييد هولندا والدانمارك، أما التأييد الاسباني والايطالي فكان أكثر تحفظاً، ويمكن فهم موقف البلدين الأخيرين في إطار محاولتهما التأكيد على استقلاليتهما في وجه المحور الفرنسي الألماني في القارة الأوروبية . أما دول أوروبا الشرقية والوسطى فلها دوافعها الخاصة، فبولندا وجمهورية التشيك والمجر فضلاً عن جمهوريات البلطيق تسعى جميعها في ظل وضعية جيو إستراتيجية شديدة التعقيد لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التوازن الإيجابي في فعلها الخارجي في ظل ارتباطها العضوي بالاتحاد الأوروبي(١٣١).

وفي الجهة المقابلة تمركزت الدول المناوئة للمشروع الأمريكي في العراق والتي ضمت بصورة أساسية فرنسا وألمانيا وبلجيكا ، وبدرجات أقل اليونان والنرويج والسويد على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاد كافة الوسائل وبترخيص واضح من الأمم المتحدة، وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق وغيره من دول المنطقة(١٣٢).

وتصدت الدبلوماسية الفرنسية والألمانية منذ البداية للتهديدات الأمريكية ازاء العراق، وتميزت بتحركاتهما المكثفة ، التي تمثلت بسلسلة الاتصالات والمشاورات

التي أجرتها الدولتان سواء على صعيد مجلس الأمن، أو على المستوى الأوروبي، فضلاً عن حلف شمال الأطلسي .

وفي الحقيقة فإن المتغير الرئيس الذي ساهم في " صمود " فرنسا وألمانيا بوجه الضغوط الأمريكية ، يتمثل في التطور الذي حدث في بنية التجربة الأوروبية ، فرغم أن هناك عدد من الدول داخل الاتحاد الأوروبي رفضت الانصياع للموقف الفرنسي – الألماني ، ومنها بريطانيا المتحالفة تقليدياً مع الولايات المتحدة ، فإن وجود ملامح بناء أوروبي يقوده المحور الفرنسي الألماني مثل السند الرئيس لهذا التوجه الجديد ، على الرغم من أنه من المبكر – حينها – الحديث عن قطب أوروبي لديه سياسة خارجية ودفاعية موحدة .

وعلى الرغم من إدراك الحكومتين الفرنسية والألمانية بتصميم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا شن الحرب على العراق ، إلا إنهما بذلا مساعيهما حتى الساعات الأخيرة قبيل إعلان الحرب، للدعوة إلى إعطاء فرص الحل الدبلوماسي للأزمة ، ومضاعفة جهودهما في المنظمة الدولية ، معتبرين عدم شرعية الحرب من دون استصدار قرار دولي واضح وصريح من مجلس الأمن بعد استنفاد الخيارات الدبلوماسية كافة بمنح فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة فرصة القيام بعملها لاستصدار قرارها النهائي بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية وإثبات عدم تعاون العراق مع تلك الفرق [١٣٣].

وبديهي إن إلحاح فرنسا وألمانيا إعطاء مجلس الأمن كلمة الفصل في الحرب كانت ترمي إلى منح الفاعلية لهذه المؤسسة الدولية، ومن خلالها تفرضان نفسيهما طرفاً مساهماً في تسوية الأزمة العراقية .

وفي الحقيقة إن التصور الذي طبع الدبلوماسية الفرنسية – الألمانية منذ التحضير للحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحتى احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ عدّ الحرب (أسوأ الحلول وآخر الخيارات) .

وقد عقدت قمة الاتحاد الأوروبي في اليوم الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدء العمليات العسكرية ضد العراق، وتجنبت دول الاتحاد الخوض في الخلافات التي سبقت تلك العمليات، وتضمن البيان الختامي استعداد دول الاتحاد لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي، وضرورة إعطاء الأمم المتحدة دوراً في الترتيبات التي ستنجم عن الاحتلال، فضلاً عن أهمية استعادة السيادة للعراقيين بأسرع وقت ممكن .

لقد كان للثقل الدبلوماسي الفرنسي مضافاً إليه الثقل الاقتصادي الألماني دوراً مهماً في تشكيل محور سياسي ومعنوي كبير في معارضة الحرب، والذي انعكس على اجتماعات دول الاتحاد الأوروبي التي شهدت استقطاباً بين أنصار ومعارضي الحرب . وكان التجسيد الأبرز عندما طلب الرئيس الفرنسي جاك شيراك من دول أوروبا الشرقية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية أن تلتزم الصمت، فردت تلك الدول باتهام فرنسا بالدكتاتورية . هذا فضلاً عن توصيف المستشار الألماني للدول الأوروبية الثمان التي وقعت على إعلان التأييد لموقف الرئيس الأمريكي من العراق عندما قال : " هناك عصابات عميلة لواشنطن داخل القارة الأوروبية " (١٣٤).

ولعل أبرز تداعيات الحرب على أوروبا إنها أحدثت انقساماً في المواقف الأوروبية ، وانعكس ذلك على فاعلية هذه الدول إزاء الأزمات الدولية، إذ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار الحرب والاحتلال من دون التشاور مع حلفائها الأوروبيين، وإذا كانت المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن تتطلب من الدول الكبرى سياسة التنسيق والتوافق فيما بينها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصرفت خارج إطار هذه المؤسسات لمصلحة سياستها في المنطقة (١٣٥).

عارضت ألمانيا بشدة احتلال العراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، من دون أي تفويض دولي، كون ذلك الأمر يتعارض والقانون الدولي . ومع تطور العمليات العسكرية الأمريكية في العراق بعد الاحتلال ، فإن دول الاتحاد الأوروبي بدأت تدرك انعكاسات عدم الاستقرار في

المنطقة العربية على أمنها ، لاسيما أنها تشكل امتداداً جغرافياً للشواطئ الأوروبية ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية ، إذ إن الطاقة النفطية تشكل عصب الاقتصاد للدول الصناعية ، كما إن المنطقة تعد سوقاً واسعة للبضائع الأوروبية ، فضلاً عن العديد من الاتفاقيات العسكرية الثنائية الموقعة بين بعض الدول الأوروبية ودول الخليج العربي .

من جانب آخر انعكست معارضة كل من فرنسا وألمانيا الحرب على العراق على منعهما من الحصول على عقود إعادة الاعمار في العراق ، إذ منعت هذه الدول من تقديم عطاءات خاصة بإعادة الإعمار، لذلك جدد قادة دول الاتحاد الأوروبي في قمة بروكسيل في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣ على ما يأتي[١٣٦]:

١- دعم إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في العراق ضمن إطار قرارات مجلس الأمن .
٢- التأكيد على بيئة أمنية مناسبة .
٣- دور حيوي للأمم المتحدة يعدّ أساساً لنجاح العملية السياسية .
٤- دعمها تسريع الجدول الزمني لنقل السلطة إلى الشعب العراقي .

وبما أن القضية العراقية نالت مركز الصدارة في اهتمامات السياسة الخارجية الألمانية، قبيل الحرب، فإن موقفها بعد احتلال العراق كان واضحاً، إذ رفضت إرسال قوات عسكرية ألمانية إلى العراق، وأعلنت بأنها ستستجيب لطلب إرسال القوات في حالة طلب صادر من حكومة عراقية شرعية مؤقتة، وبموجب تفويض واضح من الأمم المتحدة [١٣٧]. وقد أعلن وزير الدفاع الألماني أنه يؤيد إرسال قوات ألمانية إلى العراق في حال صدور قرار من الأمم المتحدة وموافقة الحكومة الألمانية، وكانت استطلاعات الرأي داخل ألمانيا كشفت أن ٥٩% من الألمان لا يؤيدون نشر قوات وطنية خارج البلاد[١٣٨].

وكانت ألمانيا من بين الدول الأوروبية الداعية إلى التشكيل السريع للحكومة العراقية، لكي تتبنى إطلاق عملية سياسية ناجحة، فضلاً عن ذلك فقد دعت ألمانيا

إلى دور فعال للأمم المتحدة في العراق لتحقيق الاستقرار ولنقل السيادة للشعب العراقي، وجاء هذا التأكيد من خلال القمة التي عقدت بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا في برلين، مؤكدين ضرورة تسليم السلطة والسيادة والإدارة للعراقيين(١٣٩).

وكان شرويدر يريد أن يكون لهذه القمة صدى إيجابي، لاسيما وأنه كان يريد تحسين علاقات ألمانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فألمانيا وقفت ضد الولايات المتحدة بطلبها لتشكيل قوة متعددة الجنسيات في العراق، وطالبت بتعديل مشروع هذا القرار، وأن يكون للأمم المتحدة دور أساس في الإشراف على العراق، ورأى شرويدر أن مشروع ذلك القرار غير كاف (١٤٠).

وبقي الموقف الألماني ثابتاً بعدم الرغبة بإرسال قوات ألمانية إلى العراق، وتأكد ذلك بشكل رسمي مطلع عام ٢٠٠٤، حينما رفضت وزارة الدفاع الألمانية التعليق على توقعات (يوب دي هوب شيفر) الأمين العام لحلف شمال الأطلسي حول مسألة مشاركة ألمانيا العسكرية داخل العراق، وهذا الأمر أدى إلى قيام الولايات المتحدة بمضايقة ألمانيا في مساعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، لاسيما أن ألمانيا أعاقت صدور قرار من مجلس الأمن يعطي حصانة للجنود وأفراد القوات الدولية في مناطق الأزمات (١٤١).

إن حلف الناتو انقسم على نفسه أبان الحرب الأمريكية ضد العراق، وبسبب ذلك الخلاف قرر أن لا يضطلع بأي دور عسكري، بيد أنه وافق على دعم عمليات تدريب الضباط في الجيش العراقي (١٤٢).

فضلاً عن ذلك فقد سعت الحكومة الألمانية لإرسال وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٣ لحماية فريق من الخبراء الذين أرسلتهم ألمانيا لمساعدة العراقيين في بناء شبكة توزيع مياه الشرب، وبعد عام من الحرب دعا شرويدر لمبادرة أطلسية ضخمة لتنمية الرفاه في الشرق الأوسط، وكان العراق ضمن هذه المبادرة (١٤٣).

وبعد صعود اليمين الألماني إلى الحكم واستلام انجيلا ميركل سدة المستشارية في ألمانيا، انتقلت ألمانيا بموقفها من الإستراتيجية الأمريكية في العراق، من المعارضة للتوجهات الأمريكية في العراق إلى المساند تارة، أو المتحفظ تارة أخرى، ودعت في كثير من الأحيان إلى تحكيم الشرعية الدولية في الموضوع العراقي والتسليم التدريجي للسلطة إلى العراقيين، في سبيل تأمين انسحاب سلس للقوات الأمريكية من العراق(١٤٤).

وأعرب وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير عن أمله في دمج الأطراف الإقليمية في الساحة العراقية في أي تسوية، ودعا إلى تفعيل توصيات لجنة بيكر – هاميلتون، ولاسيما ما يتعلق منها بإشراك سورية وإيران في حل القضية العراقية . أما بالنسبة للدعم الألماني للعراق من الجانبين الأمني والعسكري، فقد أجمع الكثير من السياسيين الألمان على استحالة إرسال قوات عسكرية ألمانية، على الرغم من التقارب الألماني الأمريكي، ورأوا أن الدعم الممكن للمساعدة في إحلال الأمن في العراق يتلخص في تقديم الجيش الألماني الاتحادي المزيد من الدورات التدريبية لقوات الأمن العراقية ، شريطة أن يكون ذلك خارج الأراضي العراقية، لذلك تم الاتفاق مع الحكومة العراقية المؤقتة على أن يكون التدريب في الإمارات (١٤٥).

لقد عادت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين العراق وألمانيا من خلال إعتماد السفراء في كلٍ من بغداد وبرلين بتاريخ ٢٤ و ٢٨ آب ٢٠٠٤. و قد كان هنالك علاقات دبلوماسية محدودة بين الجانبين منذ قطعها بشكل رسمي في حرب الخليج عامَي ١٩٩٠ و ١٩٩١ وأثناء الإدارة الإنتقالية المدنية (١٤٦).

لقد قدّمت المانيا للعراق مباشرةً بعد بدء الحرب عام ٢٠٠٣ مساعدة إنسانية شاملة وهي تدعم البلد منذ ذلك الحين في عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي. ومن محاور هذا الدعم بناء دولة النظام والقانون (لاسيما في المجال القانوني) وحقوق الإنسان والتعليم (المهني) والثقافة وإعادة إندماج اللاجئين والمهجّرين داخل البلد من خلال إجراءات تدعم الإقتصاد وإعادة الأعمار. وقد ناهزت قيمة المساعدات التي قُدِّمَت للعراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨ مبلغ ٤٠٠ مليون يورو. وكان من

ضمنها إسهام ألمانيا في المساعدات الأوروبية والأسهامات الألمانية متعددة الأطراف (عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). يُضاف إلى ذلك إعفاء العراق من دفع ديون لألمانيا بقيمة ٤,٧ مليار يورو في إطار نادي باريس. وقد شارك أكثر من ٢٥٠٠ عراقي بدورات تدريبية (منهم المهندسون والقضاة والدبلوماسيون والصحفيون وموظفو الدولة، إلخ). وكذلك تدعم ألمانيا مشاريع تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية داخل العراق. لذلك قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عام ٢٠٠٩: "إن مساندة المانيا للعراق مهمة للغاية" [١٤٧].

صرح وزير الخارجية شتاينماير في ١١ آب ٢٠١٥ بأن ألمانيا " ستدعم حكومة رئيس الوزراء العبادي في إصلاحاتها وفي الحرب ضد داعش "[١٤٨].

وكتب السفير الألماني في بغداد إيكهارد بروزه[١٤٩] رسالة الى الشعب العراقي بمناسبة يوم الوحدة الألمانية، حث فيها العراقيين على الوحدة، وقد نشرت في صحيفة الصباح يوم ٣ تشرين الاول ٢٠١٥ ، وجاء فيها : " نحن ندعم المواجهة العراقية لداعش عن طريق التجهيزات والتدريبات العسكرية. كذلك فإننا نتعاون بشكل وثيق مع الحكومة العراقية والمحافظين والأمم المتحدة بهدف الدفع للأمام باستقرار المناطق المحررة وعودة النازحين. إن شركاتنا تربط بين توفير التقنيات الحديثة ونقل المعرفة ومواصلة تدريب العراقيين. يجب على كل بلد أن يجد الطريق المناسب له بمسؤوليته الخاصة، إذا وجد العراق الطريق نحو وحدته الداخلية سيعود أيضا السلام والرخاء وسيتمكن العراق من استعادة مكانته التاريخية، أتمنى هذا من كل قلبي لجميع العراقيين "[١٥٠].

وأكد وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية فرانك فالتر شتاينماير خلال زيارته الى بغداد في ٧ كانون الأول ٢٠١٥ "إن عراق موحد وديمقراطي ومحرر بإمكانه أن يمثل أداة للنجاة، تشتد الحاجة إليها للاستقرار في المنطقة". وأن ألمانيا تدعم الحكومة العراقية في صراعها العسكري والسياسي ضد داعش، يشمل ذلك على وجه الخصوص جهود تحقيق الاستقرار والإصلاح من قبل الحكومة.

وأجرى شتاينماير محادثات مع الرئيس فؤاد معصوم ورئيس الوزراء حيدر العبادي، ورئيس البرلمان سليم الجبوري، ووزير الخارجية إبراهيم الجعفري، أبلغ الوزير من خلالها عن توسيع الجهود العسكرية الألمانية في مكافحة داعش. فضلاً عن التوسيع المقرر للبعثة التدريبية العسكرية في أربيل، والاستمرار في مساعدة قوات الأمن العراقية من خلال تجهيزها بالمعدات، وكذلك المشاركة في حملة الغارات

الجوية، إذ وفرت ألمانيا في العام ٢٠١٦ الدعم الموجه لبناء الشرطة وفي إزالة الألغام والمجال الطبي.

زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي برلين في ١١ شباط ٢٠١٦، وفي اجتماع عقد في مقر المستشارية في اليوم نفسه أشارت المستشارة أن الحكومة الاتحادية تدعم جهود العراق من أجل تحقيق الاستقرار وأشارت إلى مشاركة ألمانيا، التي تشترك في زعامة الفريق التنفيذي العامل لتحقيق الاستقرار، في إطار التحالف الدولي لمحاربة داعش(١٥١).

من جهته، شكر العبادي ألمانيا لتعاونها ومساندتها العراق، وكما في العام ٢٠١٥، فقد ربط رئيس الوزراء العبادي زيارته لبرلين مع مشاركته في مؤتمر الأمن في ميونيخ، والتي هي الثالثة من نوعها في حقبة تولي حيدر العبادي لرئاسة الوزراء(١٥٢).

وفي محاضرة ألقاها ميغيل بيرغر المستشار الإقليمي للشرق الأدنى والشرق الأوسط والمغرب العربي في وزارة الخارجية الألمانية(١٥٣) حول"دور السياسة الخارجية الألمانية في العالم العربي" في ٢٠ تموز ٢٠١٦ في مقر جمعية الصداقة العربية الألمانية، قال إن منطقة الشرق الأوسط تعدّ أحد أهم المناطق التي تحظى بإهتمام طويل فيما يتعلق بالسياسية الخارجية الألمانية، إذ قامت بتعزيز نشاطها ومشاركتها السياسة في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة وهي ملتزمة بشكل أساسي من خلال جهودها الدبلوماسية بإيجاد حلول سياسية للمشكلات والأزمات المتعددة، وهذا الأمر أصبح واضح وجلي من خلال النشاطات السياسية الألمانية في المنطقة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال زيادة أعداد الموظفين العاملين في القطاعات المختلفة في وزراة الخارجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بمحاربة "تنظيم داعش" أشار بيرغر إلى شحنات الأسلحة الألمانية إلى قوات البيشمركة في إقليم كردستان شمال العراق، والتي كانت جزء من السياسة الأمنية الألمانية الخارجية. وأشار كذلك إلى الهجوم العراقي المخطط له على مدينة الموصل، إذ ستكون المساعدات الإنسانية محور السياسة الخارجية الألمانية، وأن ألمانيا سوف تعمل بشكل متواصل من خلال الدعم المالي لتحقيق الإستقرار في الدولة العراقية(١٥٤) .

الخاتمة :

توصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها :

١- إن العلاقات العراقية- الألمانية قديمة تعود الى نهايات القرن التاسع عشر، أما بواكير العلاقات العسكرية بين البلدين فتعود إلى أحداث انتفاضة مايس ١٩٤١ .

٢- تطورت العلاقات العسكرية والتسليحية بين البلدين بشكل كبير جداً، ووصلت إلى أعلى مراحلها خلال حقبة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، ولاسيما أيام الحرب العراقية-الإيرانية .

٣- فضلاً عن صفقات الأسلحة الألمانية الكبيرة للعراق، كان هناك تعاون في مجال الاستخبارات، والإفادة من الخبرات والتكنولوجيا الألمانية في هذا المجال .

٢- بدت العلاقات العراقية الألمانية في خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ضعيفة، ولم يكن العراق جاداً بتحسين علاقاته مع ألمانيا، مسنوداً بالموقف الأمريكي الصارم إزاء ألمانيا، بسبب موقفها الرافض للحملة الأمريكية البريطانية ضد العراق في عام ٢٠٠٣ . وهذا الأمر شمل الجانب العسكري والتسليحي فضلاً عن الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية .

٥- تتمتع ألمانيا بإمكانيات ثقافية وعلمية واكاديمية وعسكرية هائلة يتوجب على العراق الإفادة القصوى منها، لاسيما وأن الجانب الألماني أبدى ولمرات كثيرة استعداده الكامل لوضع كامل خبراته هذه في خدمة العراق، ولاسيما في الجوانب الأمنية والعسكرية، إلا أن الفائدة العراقية لا زالت ضعيفة من الخبرات الألمانية .

٦- على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها ألمانيا، والرغبة العراقية المعلنة بتطوير العلاقات بينهما، إلا إنها لازالت دون مستوى الطموح، وذلك لعدة أسباب، نذكر منها :

(أ) الوضع الأمني غير المستقر في العراق، والذي يحول دون مشاركة فاعلة للألمان .

(ب) الفساد المستشري في أغلب مؤسسات الدولة العراقية يشكل أكبر عائق أمام الشركات الكبرى الألمانية، التي عانت من هذا الموضوع، حيث يتم مطالبتها بدفع عمولات لقاء التعاقد معها، مما دفع الكثير منها للعزوف عن الساحة العراقية .

(ج) شكوى الجانب الألماني أن العراق غير جاد بالإفادة من الخبرات التكنولوجية الهائلة لألمانيا، وتوجهه نحو دول ثانوية .

الهوامش والمصادر

(١)ستار جبار الجابري، العلاقات الألمانية الخليجية في عقد التسعينيات، مجلة دراسات دولية، العدد ١٩، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص ١٢٥ .

(٢) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٥–١٨ .

(٣) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٨٠؛ تايلر، الصراع على السيادة في أوروبا ١٨٤٨–١٩١٨، ترجمة كاظم هاشم نعمة ويوئيل يوسف عزيز، بغداد، ١٩٨٠، ص ٤٣٩ .

(٤) وكانت الغاية الألمانية من هذا المشروع تتمثل بتحقيق أهداف عديدة، أهمها : منح الحكومة الألمانية القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى حدود الهند البريطانية، فضلاً عن أن هذا المشروع يساهم في توسيع رقعة النشاط التجاري الألماني خارج القارة الأووبية، إذ يختصر الطريق من أوروبا إلى الهند بـ (٧٢) ساعة على الأقل، مقارنة بالطريق البحري المار عبر قناة السويس .

ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ١٢٦ .

(٥) بورسي يوليف، سكة حديد بغداد – برلين صراع النفوذ في الشرق الأوسط، ترجمة سعد نفطجي، مجلة آفاق عربية، العدد ١١، تشرين الثاني ١٩٩٢، ص ٧١ .

(٦) من تلك الوسائل سعيها لتوظيف نشاطها التجاري والصناعي، ففي العام نفسه وصلت إلى الخليج العربي الباخرة الألمانية (أوكونا)، وكانت حافزاً للتاجر الألماني المعروف روبرت فونكهاوس (R. Vonkhous) للعمل على إنشاء مخزن (لنجة) بالقرب من ميناء بندر عباس، بيد إنه اصطدم بالنفوذ البريطاني في الخليج، إذ كانت بريطانيا قد وقعت العديد من اتفاقيات الحماية مع شيوخ مناطق الخليج العربي .

جواد محمد علي محمد رضا، العلاقات العراقية الألمانية ١٨٧١–١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢، ص ٦٣–٦٤ .

[1] Bernd Lemke, Der Irak und Arabien aus der sicht deutscher kriegsteilnehmer und orientreisender 1918 bis 1945 : Aufstandsfantasien, Kriegserfahrungen, Zukunftshoffnungen, Enttauschungen, Distanz , Frankfurt–New York, 2012, p. 99.

(٨) لوكاز هيرزويز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٩ .

(9)Wolfgang G. Schwanitz, Germany and the Middle East 1871-1945 , Princeton - Great Britain, 2004, p. 10 .

(10)Bernd Lemke, op.cit, p. 103 .

(١١) لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص ٣٠ .

(12)Wolfgang G. Schwanitz, op.cit, p. 155 .

(١٣) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٠ .

(14)Helmut Mejcher, Die Politik und das Ol im Nahen Osten 1,Kleet-Cotta, Stuttgart, 1980, p. 102.

(١٥) للتفاصيل ينظر : فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧، بغداد، ١٩٨٠ .

(١٦) علي محافظة، المصدر السابق، ص ٢٢٥ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ .

(18)Elid Podeh and Asher Kaufman, Arab-Jewish relations: from conflict to reconciliation, Sussex Academic, Brighton, 2006, p. 19 .

[1] Mansfield, peter. The Middle East. Apolitical and Economic Survey, Forth edition, Oxford University press,London, 1973, p.318;

عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي، ط ٧، دار الشؤون الثقافية العامة، ج٣، بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٠٨.

(١٩) محمد مظفر الأدهمي، الأبعاد القومية لثورة مايس ١٩٤١ في العراق ، دار الجاحظ للنشر ، بغداد، ١٩٨٠، ص١٠ ؛ ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٢١-١٩٥٦ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٨ .

(٢٠) الزمان ، العدد ٥٩٩، ٨ ايلول ١٩٣٩.

(٢١)علي محافظة، المصدر السابق، ص ٣٥٠ .

(٢٢) بدأ الخلاف يستفحل في وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة (٣١ اذار ١٩٤٠-٣٠

كانون الثاني ١٩٤١) عندما كان وزير الخارجية نوري السعيد بمعاضدة الوصي يلح على تنفيذ الطلبات البريطانية، سواء بقطع العلاقات مع إيطاليا، أو السماح للقوات البريطانية بالمرور عبر العراق واستخدام أراضيه لأغراضها العسكرية وغيرها، بينما كان الرأي الآخر الذي يقوده رشيد عالي رئيس الوزراء ووزير عدليته ناجي شوكت والذي يقضي بعدم الانصياع للرغبات البريطانية والعمل على تحسين العلاقات مع دول المحور، وقد آلت هذه الازمة الوزارية وذهاب الوصي إلى الديوانية ورفضه التوقيع على ما ترسله إليه الوزارة من أوراق إلى استقالة وزارة رشيد عالي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١، وتأليف وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي في ٣١ كانون الثاني، غير أن هذه الوزارة لم تلبث في الحكم سوى شهرين، إذ أطيح بها في ١ نيسان بعد أن أصر قادة الجيش العراقي على تكليف رشيد عالي برئاسة الحكومة، فتشكلت إثر ذلك حكومة الدفاع الوطني. وبعد المناداة بالشريف شرف وصياً على العرش ليحل محل الأمير عبدالاله الذي أقاله مجلس الأمة، فقد تشكلت وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة في ١٠ نيسان ١٩٤١. ينظر : عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط ٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ج٥، ص ٢٢٢ . ٢٢٣، ٢٤٥ ؛ عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ج١، ط٦، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٨٣.٨٩.

(٢٣) لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص ١٤٣.١٤٨؛ علي محافظة، المصدر السابق، ص ٣٥٧.٣٥٨.

(٢٤) غانم محمد الحفو، ثورة العراق مايس ١٩٤١ في استراتيجية الدول الكبرى، مجلة اداب المستنصرية، العدد التاسع، السنة ١٩٨٤، ص٦٠٤؛ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٣١؛ وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٧، ص ٦٦ .

(٢٥) بونداريفسكي، سياستان ازاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص١٩١.

(٢٦) حول المفاوضات مع المانيا ينظر: لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص ص ١١١–١٣١، ١٤٩–١٥٣؛ ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤–١٩٧٤، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٧٤، ص ٤٢٦–٤٣١، ٤٩٦–٤٩٩؛ عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت، ص ٢٥

ومابعدها ؛ فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج ٢ ، بغداد، ١٩٧٩، ص ٣٢٩.٣٧٧.

(27) Khadduri, Majid. Independent Iraq 1932-1958 A study in Iraqi politics, second edition, oxford University press, London, 1960, p. 174; Mansfield, Peter. The Middle East A political and Economic survey, Fourth edition, Oxford University press, London, 1973, p. 318.

(٢٨) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية ، ص ١٠٧.

(٢٩) إروين رومل: ثعلب الصحراء، ولد في ١٥ تشرين الثاني ١٨٩١، وهو قائد الماني عرف بشجاعته الفائقة وحنكته العسكرية في معارك الصحراء، تجرع السم في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٤ بعد تآمره على حياة هتلر.

Encyclopedia Britannica, William Benton Publisher, U.S.A, 1970, vol. 10, p.165

(30)Aron, Robert. The Vichy Regime1940-1944 , PUTNAM, London, 1958,. P.311.

(٣١)جواشيم ريبنتروب: وزير خارجية المانيا ١٩٣٨-١٩٤٥، ولد عام ١٨٩٣ في منطقة الراين، مارس دوراً مهماً في التمهيد لعقد معاهدة عدم الاعتداء الموقعة بين هتلر وستالين في ٢٣ اب ١٩٣٩. حكمت عليه محكمة نورنبورغ بالاعدام. ينظر: الموسوعة السياسية، إعداد عبدالوهاب الكيالي وكامل زهيري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٤، ص٢٩٤.

(٣٢) وضعت عدة احتمالات حول الطرق المناسبة للألمان بهدف نقل السلاح الى العراق قبل اللجوء إلى خيار نقلها عن طريق سوريا، إلا إنها جميعاً لم تكن عملية. حول تلك الجهود ينظر: لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٦٠، ١٩٧-٢٠٦.

(33)Documents on German Foreign policy 1918-1945, Series D (1937-1945),Vol. Xll, Memorandum by the Foreign Minister to Brief for the Fuhrer, Vienna, April 27, 1941, Document No. 415, Washington, 1962, pp. 655-656.

(٣٤) فيلهم كايتل: فيلد مارشال ألماني رئيس هيئة اركان الحرب العامة في الحرب العالمية الثانية، وقع في برلين وثيقة تسليم المانيا دون قيد أو شرط، أدانته محكمة نورنبورغ لمحاكمة جرائم الحرب وأعدم شنقاً. ينظر: الموسوعة السياسية، ص ٤٥٢.

(٣٥) غانم محمد الحفو، المصدر السابق، ص٦٠٨ ؛ ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية، ص ١٠٨ .

(٣٦) لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص٢٠٢؛ فريتز غروبا ، المصدر السابق ،ص ص٣٨٦-٣٨٧.

(٣٧) فرانسوا دارلان: ضابط بحرية وأحد قادة الحرب العالمية الثانية، تولى قيادة البحرية في سنة ١٩٣٩، أصبح نائباً لرئيس وزراء حكومة فيشي ووزيراً للداخلية، فضلاً عن منصبه وزيراً للبحرية في شباط ١٩٤١، وكان من المعروفين بعدائهم لبريطانيا، بقي في منصبه حتى نيسان ١٩٤٢، قتل في ٢٤ كانون الاول ١٩٤٢ عندما كان يقود سيارته من داره إلى مكتبه في القصر الصيفي من قبل شاب يدعى بونيه دي لاشابيل. ينظر :

Encyclopedia Britannica, Vol. 3, p. 888;

ونستون تشرشل، مذكرات ونستون تشرشل ، ترجمة خيري حماد، ج٢، ط٢، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٥، ص ٧٤٠، ٧٤٥ ؛ اسماعيل احمد ياغي ، حركة رشيد عالي الكيلاني دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ،١٩٧٤ ، هامش ص ٢٣٢ .

(38) Aron, op. Cit, p.311.

(39) Guedalla, Philip. Middle East 1940-1942, Hodder and Stoughton Limited, London, 1944, p. 147; Latreill, Andre. La Seconde guerre mondiale Essai d'analyse , paris, 1960, p. 129.

(٤٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٧٥٣ ، تقارير المفوضية العراقية في فرنسا، و ٢٢ ، ص ٤٠.

(41) Bullard, Reader. Britain And The Middle East, Hutchinson University Library, London, 1964, pp. 132-133.

[1]- د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٧٥٣، تقارير المفوضية العراقية

في فرنسا، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان الملكي المرقم خ/١٢٦٧/١٢٦٧/٥٠٠/٤٧٠٣ في ١٣ نيسان ١٩٤١، و ١، ص٢.

(٤٢) صادق الأسود، موقف حكومة فيشي من حركة مايس ١٩٤١، مجلة آفاق عربية، العدد السابع، السنة الحادية عشرة، تموز ١٩٨٦ ، ص٥٥.

(43)Abetz, Otto. Histoire dune Politique Franco – Alleman de 1930-1950, memoires dune ambassadeur, Librairie Stock, Paris, 1953, p.200.

(٤٤) عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية، مركز الوثائق والدراسات التاريخية ، لندن ، د.ت ، ص٥٣٩.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية ، ص ١١١ .

(47)Al. Jboori, Ali . Les Relations Franco-Iraknnes 1921-1974, these de doctorat, un published, Universite de paris 1, france, 1987, Tome 1 , p. 252;

علي محافظه، المصدر السابق ، ص٣٦٦.

(48)Aron, op. Cit, p.312

(49) D.G.F.P. Vol. Xll , Document NO. 459, From the Embassy in paris (Abetz) to the Foreign Minstry, pp. 718-720.

(50)D.G.F.P. Vol. Xll, Document NO.459, From the Embassy in paris (Abetz) to the Foreign Minstry, pp. 718-720

(51)Aron, op. Cit, p.313.

(52)AL- Jboori, op. Cit, Tome 1, p.252.

(53)D.G.F.P. Vol. Xll, Document NO.491, Record of the Conversation Between the Fuhrer and Admiral Darlan in the Presence of the Reich foreign Minister at the Berchof on May ll , 1941, pp. 763-774.

(54)D.G.F.P. Vol. Xll, Document No.520, Telegram from the

Embassy in paris to the Foreign Ministry, Paris, May 15, 1941, pp. 823-825.

(٥٥) كان البروتوكول الثاني يتعلق بشمال افريقيا، أما البروتوكول الثالث فكان حول افريقيا الاستوائية.

(56)D.G.F.P. Vol. X11, Document No. 546, Telegram from the Embassy in paris to the Foreign Ministry , paris, may 24, 1941, pp.867-869.

(57) Duby, Georges. Histoire do La France, Librairie Larousse, paris , 1970, p.550.

(58) Woodward, Liewellyn. British Foreign policy in the second world war, London, 1962, pp. 103-110

(59)Renouvin, p., Histoire Des Relations Internationles, vol. 11, paris, 1958, p.281; AL. Jboori, op.cit,Tome 1, p.254.

(60)Abetz, op. Cit, pp.204-205

(٦١) غانم محمد الحفو، المصدر السابق ، ص٦١٢.

(٦٢) صادق الأسود، المصدر السابق، ص٥٦.

(63)London, George. L'Amiral Esteva et le General Dentz devont la Haute Cour de Justics, Lyon, 1945, p.174; playfair, I. S.O, the Mediterranean And Middle East, vol. 11,the Germans come to the help of their Ally, London 1956, p. 195.

(64) D.G.F.P. vol. X11, Document No. 476, Memorandum by the Director of the Political Department, Berlin, May 8, 1941, pp. 742 – 743; Khadduri, op. Cit, p. 231; playfaire, op. Cit, p. 195 ;

نجدت فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ١٥٧ . ١٦٠.

(65)D.G.F.P. vol. X111, Document No. 165, Memorandum by Minister Rahn. Report on the German mission in Syria From May 9 to July 11, 1941, westfallen, July 30, 1941, washington, 1964, p. 239.

(66) Ibid.

(67)Ibid.

(68)Ibid, p. 240.

ينظر كذلك :

Hamdi, Walid M.S., Rashid Ali AL. Gailani and the Nationalist Movement in Iraq 1939 – 1941, Apolitcal and Military study of the Britsh Campaign in Iraq and the National Revolution of May 1941, Darf publishers Limited, London, 1987, p. 131

(٦٩) علي محافظة، المصدر السابق، ص٣٧٢.

(70)D.G.F.P. Vol. X111, Dcunment No. 165, Memorandum by Minister Rahn. Report on the German mission in Syria frow May 9 to July 11, 1941, Westfallen, July 30, 1941, p.245.

(71) London, op.cit, pp.212-213; AL. Jboori, op,cit, Tome I,p.255.

(٧٢) لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص ص ٢١٨-٢١٩.

(73) Khadduri, op.cit, pp.232-233.

(٧٤) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية ، ص ١١٨ .

(٧٥) بيرند فيليب شرويدر، حرب العراق ١٩٤١، ترجمة فاروق الحريري، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، ١٩٨٢، ص٥٥.

(76) London, op.cit, pp. 206-211.

(77) AL-Jboori, op.cit, Tome I, p.255.

(٧٨)على محافظة ، المصدر السابق ، ص ٣٧٢ .

(79) Duby, Georges . Histoire de la France , Librairie Larousse , paris , 1970, p.550.

(٨٠) ليدل هارت (المعد)، مذكرات روميل، ترجمة فتحي عبدالله النمر، ج٦، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٧٦٣.

(٨١) بيير روندو، مستقبل الشرق الاوسط، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٣٤؛ عادل غنيم، تطور الحركة الوطنية في العراق، الدار القومية، د.م، ١٩٦٠، ص٣٤.

(٨٢) لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ٢٢٩.

(٨٣) ديغول، مذكرات الحرب، ج١، النفير ١٩٤٠-١٩٤٢ ، ترجمة عبد اللطيف شرارة ، منشورات عبيدات ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص٢٢٤.

(84) Catroux, (General). Dans La Bataille de Mediterranee 1940-1944, Julliard Sequana, Paris, 1949, pp.105-106.

(٨٥) جان لاكوتير، ديغول، ترجمة ابراهيم الحلو، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص ٨٨.

(٨٦)غانم محمد الحفو، المصدر السابق، ص ٦٢٢-٦٢٣.

(٨٧) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية ، ص ١٢١.

(٨٨) جان لاكوتير، المصدر السابق، ص ص ٨٩-٩٠؛ ديغول، المصدر السابق، ج١، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(89)Le Monde, 5 Mai 1941; Hamdi, op.cit, p.56

(٩٠) ينظر: عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية، ط ٦ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ج٢، ص ١٠٤.٩٤؛ جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة عمر الاسكندري، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٣١١-٣١٢؛ نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً – حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني ٤١ و٥٨ في العراق، ط٢، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٢٤-١٢٦.

(91)London, op.cit, pp. 210-211.

(٩٢) فرانز فون بابن، مذكرات فرانز فون بابن، ترجمة فاروق الحريري، ج٢، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨٥، ص٦٨٠.

(93)Helga Haftendorn, Deutsche Aubenpolitik zwischen selbeschrankung und selbstbehauptung 1945-2000, Dt. Verl. Anst, Stuttgart-Munchen, 2001, p. 9 .

(94)Katija Engler, Die Deutsche Forge im Nahen Osten: Politische Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zum Irak und zu Jordanien 1951-1965, Munster Lit., Berlin, 2007, p. 27.

(95)Wolfram F. Hanrieder, West German Forgin Policy 1949-1963: International Pressure and Domestic Response, Stanford University Press, Stanford, 1967, p. 51 .

(96)Katija Engler, op.cit, p. 62 .

(97)Sven O. Berggotz, Nahostpolitik in Ara Adenauer: Moglichkeiten und Grezen 1949-1963, Drote, Dusseldorf, 1998, p. 231 .

(98)Bundesregierung (5/29/1953): Entwurf eines Gesetzes uber das Handelsabkommen vom 7, Oktober 1951 zwischen der Bundesrepublik Deutschland und dem Konigreich Irak, Bundestag, 4390 ;

(99) Anna E. Richter, German-Iraqi business relations, Fridrich-Alexander - Universitat Erlangen-Nurnberg, 2016, p. 48 .

(101)Brigitte Kiechle, Deutsche Wirtschaftspolitik im Irak- Ein stuck vom, Sozialstische Zeitung November 01, 2006, p. 12-13 .

(102)Erich Schmidt-Eenboom, Der Schattenkrieger Klaus Kinkel und der BND, Dusseldorf, 1995, p. 75-76 .

(103)Cynthia Siemsen, Oil,War and semiperipheral mobility: the case of Iraq, Studies in comparative International Development 30, no. 4, 1995, p.35 .

(104)Statistisches Bundesmat, Rangfolge Der Handelspartner im Aubenhandel, Jahr 1982, 2011, p. 22 .

(105)Anna E. Richter, op.cit, p. 58 .

(106)Neue Zürcher Zeitung, Ressort Ausland- Saddam Hussein - jahrelang auch vom Westen aufgerüstet , Artikel der NZZ vom 7. März 2003, Nr.55, Seite 5 .

(107)Erich Schmidt-Eenboom, op.cit, p. 67-68 .

(108)Anna E. Richter, op.cit, p. 59 .

(109)Ibid, p. 59 .

(110)Helmut Lorscheid, Waffenhandler am Kabinettstisch, Lamuv, Gottingen, 1989, p. 30-40 .

(111)Erich Schmidt-Eenboom, op.cit, p. 84-85 .

(112)Helmut Lorscheid, op.cit, p. 22 .

(113)Ibid, p. 39 .

(114)Ibid, p. 85-86 .

(115)Ibid, p. 86 .

(116)Seymour Hersh, U.S. Aides Say Iraqis made use of a nerve gas, New York Times, March 29, 1984 .

(117)Anna E. Richter, op.cit, p. 66 .

(118)Ibid, p. 66 .

(١١٩)لمزيد من التفاصيل حول الموقف الأوروبي عموماً، والألماني خصوصاً من الأزمة العراقية ، ينظر : ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوروبي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، ٢٠٠٨ .

(١٢٠) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية-الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١، ص١٨٣-١٨٥ .

(١٢١)اليزابث ستيفنز، العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي، أوراق بحثية، مركز الخليج للابحاث، ٢٠٠٤، ص ٧٦ -٧٨

(١٢٢) نبيه الأصفهاني، يوميات حرب الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، نيسان ١٩٩١، ص ٨٢ .

(١٢٣) ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد ، العدد ٢٢، ٢٠٠١، ص ٥٦ .

(١٢٤) معتز محمد سلامة، الدور الألماني في أوروبا، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٢٢، يوليو ١٩٩٥ ، ص ١٧٩ ؛ علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٣١٩ .

(١٢٥) وائل بركات، صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط من ١٩٩٩-٢٠٠٠ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٠ ، تشرين الأول ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٦ .

(١٢٦) نجم محمود، المقايضة: برلين – بغداد ثورة ١٤ تموز العراقية في السياسة الدولية، منشورات الغد، لندن، ١٩٩١، ص ٤١٢ .

(١٢٧) عبد العظيم حماد ، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الألمانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ١٩١ .

(١٢٨) طارق محمد طيب ظاهر القصار ، السياسة الخارجية الالمانية تجاه الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤٤ .

(١٢٩) وعلى الرغم من الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلا إن رؤيتهما لإدارة الصراع تبدو مختلفة، فأوروبا ترجح في أغلب الأحيان كفة الوسائل السلمية والدبلوماسية بدلاً عن الوسائل العسكرية، وتفضل اتخاذ القرارات الجماعية عبر المؤسسات الدولية لاسيما في مجلس الأمن ، بينما ترى الولايات المتحدة إن إدارة الصراع الدولي يتحكم فيه عامل القوة العسكرية التي تتمتع بها .

(١٣٠) حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٢٦ .

(١٣١) شاركت الدول الأوروبية بالحرب على العراق من خلال العمل مباشرة في العراق ضمن القوات المتعددة الجنسيات أو التي تقدم الدعم من خلال العمل في بعض الدول المحيطة بالعراق فبلغ عدد القوات البريطانية ١٢,٤٠٠ القوات الايطالية ١٦٠٠، القوات الرومانية ٣٤٠ ، القوات البولندية ١٤٥٠ ، القوات البلغارية ١٥٥، الدنمارك ٤٩٦ ،النرويج ١٠ ، جمهورية التشيك ١١٠ ، القوات الهولندية ٨٠٠ ، بولندا ١.٧٠٠ ينظر : جريدة الحياة ، العدد ١٤٧٨٦، ١٧ أيلول ٢٠٠٣ .

(١٣٢) اليزابث ستيفنز ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(١٣٣) للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع :

http://www.news.bbc.com/uk/hi/arabic/press/newsid_2367000/2367253.stm

(١٣٤) عمرو حمزاوي ، الاتحاد الأوروبي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة ، مقال منشور على الموقع :

http://www.islamonline.net/arabic/in_depth/iraq_maps/2003/article03.shtml

(١٣٥) حسن نافعة ، المصدر السابق ، ص ٤٦٦ .

(١٣٦) صحيفة الحياة (لندن) ، العدد ١٥٠٦٢ ، ٢٣ حزيران ٢٠٠٤.

(١٣٧) صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد ٤٣٩٩ ، ١٢ تموز ٢٠٠٣ .

(١٣٨) صحيفة المشرق (بغداد) ، العدد ١٦٩ ، ١٨ تموز ٢٠٠٤ .

(١٣٩) صحيفة الزمان (بغداد) ، العدد ١٦١٥ ، ٢١ أيلول ٢٠٠٣ .

(١٤٠) صحيفة الحياة ، العدد ١٤٧٧٥ ، ٦ أيلول ٢٠٠٣ .

(١٤١) صحيفة الشرق الأوسط (لندن) ، العدد ٩٢١٧ ، ٢٢ شباط ٢٠٠٤ .

(١٤٢) فاطمة الزهراء عثمان، مؤتمر الاستقرار في أوروبا – الدبلوماسية الوقائية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، تموز ٢٠٠٤ .

(١٤٣) خلود محمد خميس ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(١٤٤) ستار جبار الجابري ، موقف دول الاتحاد الأوروبي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٥ .

(١٤٥) الدور الألماني في العراق مرهون بتغيير الإستراتيجية الأمريكية ، مقال منشور على الموقع :

http://www.dw-world.de/dw/article/02144226434800

(١٤٦) ينظر : موقع وزارة الخارجية الألمانية على الرابط :

http://www.auswaertigesamt.de/sid_79EA49741440601D74F7C66C7797CA55/DE/Aussenpolitik/Laender/Laenderinfos/Irak/Bilateral_node.html#top

(١٤٧) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :

http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/03/Bilaterale__Beziehungen/Bilaterale__Beziehungen.html

(١٤٨) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :

http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/__pr/AbadiReformen2015.html?archive=4313158

(١٤٩) السفير أيكهارد بروزه (Ekkehard Brose) : ولد بتاريخ ٦ أيار ١٩٥٨ في مدينة هامبورغ، أكمل الدراسة الإعدادية ١٩٧٦، وأكمل الخدمة العسكرية ١٩٧٦-١٩٧٨، ودرس علم الإقتصاد والفلسفة والعلاقات الدولية ١٩٧٨-١٩٨٣، ماجستير الفلسفة في العلاقات الدولية ١٩٨٣، دخل في الخدمة التحضيرية للمناصب الدبلوماسية الرفيعة ١٩٨٤-١٩٨٦، وعمل في مقر وزارة الخارجية الألمانية ١٩٨٦-١٩٨٧، وعمل في السفارة الألمانية في موسكو ١٩٨٧-١٩٩٠، وعمل في مقر وزارة الخارجية الألمانية ١٩٩٠-١٩٩٣، وعمل في السفارة الألمانية في واشنطن ١٩٩٣-١٩٩٦، عمل في الممثلية الدائمة لحلف الناتو في بروكسل ١٩٩٦-٢٠٠٠، مدير قسم في وزارة الخارجية الألمانية ٢٠٠٢-٢٠٠٤، موظف مسؤول في وزارة الخارجية ٢٠٠٤-٢٠٠٧، مدير الشؤون الاقتصادية في السفارة الألمانية في موسكو ٢٠٠٧-٢٠١٠، الممثل الدائم في الممثلية الدائمة لدى الناتو في بروكسل ٢٠١٠-٢٠١٣، باحث مستضاف في مؤسسة العلوم والسياسة قسم السياسات الأمنية في برلين ٢٠١٣-٢٠١٤، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية في جمهورية العراق منذ تموز ٢٠١٤ .

ينظر : موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :

http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/02/Botschafter__und__Abteilungen/Behoerdenleiter_20CV_20Brose.html

(١٥٠) ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد على الرابط :
http://www.irak.diplo.de/Vertretung/irak/ar/02/Botschafter__und_
_Abteilungen/Tag__der__Deutschen__Einheit/BroseTDE2015.html

(١٥١) مقابلة شخصية مع السيد علي هادي البياتي القنصل العام لجمهورية العراق في مدينة فرانكفورت الألمانية في مقر القنصلية العراقية في فرانكفورت بتاريخ ٢٥ مايس٢٠١٦.

(١٥٢) صحيفة العربي الجديد ، ١٢ شباط ٢٠١٦ .

(١٥٣) سوف يبقى ميغيل بيرغر على تواصل مع العالم العربي من الناحية الإقتصادية نظراً لتسلمه منصبه الجديد رئيساً لقسم الشؤون الإقتصادية في وزارة الخارجية الألمانية.

(١٥٤) محاضرة لميغيل بيرغر المستشار الإقليمي للشرق الأدنى والشرق الأوسط والمغرب العربي في وزارة الخارجية الألمانية في جمعية الصداقة العربية الألمانية في برلين بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٦، حضرها الباحث .